مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
الإدارة العامة لمتابعة وتقييم السياسات

سلسلة دورية بعنوان

تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم

فرص تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)

العدد الثانى | يوليو ٢٠٢١

سلسلة دورية
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

عن المركز

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري، فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥ - ١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في مجالات التنمية المختلفة.

ومنذ ذلك الحين، أصبح المركز يتبنَّى رؤية مفادها أن يكون المركز هو الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفاعليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

عن السلسلة

في إطار جهود الحكومة المصرية الرامية إلى تعزيز الصادرات المصرية لتصل إلى١٠٠ مليار دولار، تطلق الإدارة العامة لمتابعة وتقييم السياسات سلسلة دورية (تصدر مرة كل شهرين) بعنوان "تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم".وتهدف هذه السلسلة إلى دعم الجهود المبذولة نحو مضاعفة الصادرات المصرية وذلك من خلال:

- إبراز الأهمية الاقتصادية لدول التجمع/الإقليم محل الاعتبار.
- رصد وتحليل للتبادل التجاري بين مصر ومختلف التجمعات الاقتصادية/الأقاليم خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- تحديد المنتجات الواعدة وفقًا لكل دولة داخل التجمعات/الأقاليم المختلفة، وهي السلع التي تمتاز بوجود طلب مرتفع عليها، وارتفاع حصتها في التجارة الدولية، وتزايد قيمة واردات الدول الأخرى.
- تحديد الفرص التصديرية الضائعة في كل دولة في التجمعات الاقتصادية / الأقاليم المستهدفة.
- إلقاء الضوء على أبرز الجهود الحكومية لتنمية الصادرات المصرية.
- تحديد الأسواق المنافسة للمنتجات المصرية، وتحديد أسباب ذلك.
- تقديم مجموعة من المقترحات لتحفيز صادرات مصر بما يتواءم مع ظروف كل تجمع اقتصادي.

على ضوء ذلك، يعنى العدد الثاني من السلسلة بدراسة فرص تعزيز الصادرات المصرية إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا).

فريق الإعداد

رئيس المركز
السيد/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

إشراف:
د. رأفت محمود

إعداد:
مروة جابر / باحث رئيس
يسرا رفاعي / باحث مشارك

التصميم الجرافيكي
م. أيمن الشريف
أ. فادى يوسف
أ. ماركو مجدي

المراجعة الفنية
د. أسعد الصادق
أ. آية بهنس

المراجعة اللغوية
ا. أيمن عبد النبي

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	١
نبذة عن الكوميسا	٣
أولا: الأهمية الاقتصادية لدول الكوميسا	٥
ثانيا: التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا	٩
ثالثا: فرص مصر التصديرية إلى دول الكوميسا	١٩
رابعا: تحديات التصدير لدول الكوميسا	٢٧
خامسا: أفضل الممارسات الدولية لتنمية الصادرات إلى دول الكوميسا	٣٣
سادسا: أبرز الجهود الحكومية الحالية لتعزيز الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا	٣٧
سابعا: مقترحات أخرى لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا	٤٣

الملخص التنفيذي

تكتسب تنمية العلاقات التجارية بين مصر وإفريقيا أهمية متزايدة لما لها من أبعاد اقتصادية بل وسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي، تمثل إفريقيا إحدى الأسواق الجغرافية المستهدفة للصادرات المصرية، كما تمتاز إفريقيا بسهولة نفاذ المنتجات المصرية وذلك مقارنة بالدول الأوروبية والتي تشترط معايير كفاءة تكاد تكون تعجيزية، وعلى المستوى السياسي، تعد علاقات التبادل التجاري المشتركة أحد السبل المطروحة أمام مصر لاستعادة قوتها الناعمة في القارة الإفريقية والتي شهدت نوعًا من التراجع في فترات سابقة، ومما يدلل على ذلك، إعلان وزارة التجارة والصناعة المصرية في خطتها لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ عن استهدافها التوجه لإفريقيا.

وفي إطار جهود الحكومة المصرية الرامية إلى تعزيز الصادرات المصرية لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار، عُني العدد الثاني من سلسلة "تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم" بتحليل فرص تعزيز العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا. وتضم الكوميسا في عضويتها ٢١ دولة تمثل كلا من: مصر، وثماني دول من حوض النيل (كينيا، والسودان، ورواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وإريتريا، وإثيوبيا)، ذلك بالإضافة إلى جيبوتي، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي، وليبيا، وجزر القمر، وإيسواتيني (مملكة سوازيلاند سابقا)، وسيشيل، وكذلك الصومال، وتونس باعتبارهما أحدث الدول المنضمة للكوميسا.

وهناك عدد من العوامل التي تجعل من الكوميسا أحد أهم الأسواق الواعدة للصادرات المصرية داخل إفريقيا منها: تطلع هذه الأسواق للاندماج في الاقتصاد العالمي، وارتفاع قيمة التبادل التجاري مع دول الكوميسا وذلك كنسبة إلى إجمالي التبادل التجاري مع القارة الإفريقية. فقد سجل التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا إلى إجمالي التبادل التجاري لمصر مع القارة الإفريقية في المتوسط ٤٨,٩٪ خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠). ذلك بالإضافة إلى اتساع حجم السوق الاستهلاكية، حيث تستوعب دول الكوميسا نسبة ٣٦,٩٪ من إجمالي عدد السكان في القارة الإفريقية. وتعد إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وأوغندا، والسودان من الدول الأكثر اكتظاظا بالسكان داخل القارة الإفريقية.

وتعتبر دول الكوميسا أبرز الشركاء التجاريين لمصر داخل القارة الإفريقية، وذلك مقارنة بدول الإيكواس[1]، فقد سجل التبادل التجاري حوالي ٣,٠ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٢٠. وتحظى مصر في علاقتها التجارية مع دول الكوميسا بتحقيق فائض تجاري خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، وقد بلغت قيمة الفائض التجاري نحو ١,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠.

وتمثل دول الجوار العربي، تحديدا ليبيا والسودان، أبرز الأسواق التصديرية لمصر داخل الكوميسا. فقد تصدرت ليبيا بقيمة بلغت نحو ٥٧٣ مليون دولار أمريكي قائمة دول الكوميسا المستوردة من مصر كقيمة مطلقة عام ٢٠٢٠. في حين كان لإريتريا النصيب الأكبر للواردات المصرية كنسبة إلى إجمالي وارداتها من العالم الخارجي، حيث سجلت ٢٧,٨٪. وتواجه الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا منافسة من عدة دول لعل من أبرزها الصين والتي تحظى بالنصيب الأكبر من إجمالي واردات الكوميسا حوالي ٢١,٤ مليار دولار أمريكي (حوالي الربع)، وتمتاز الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بالتنوع، حيث يلحظ تنوعها ما بين: مواد غذائية وسلع استهلاكية ومواد بناء ومواد كيمائية.

وقد تبين من التحليل وجود عدد من الفجوات في علاقة مصر التجارية مع دول الكوميسا، وهو ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية: أولا، تذبذب معدل نمو فائض الميزان التجاري بين الزيادة والنقصان واتجاهه للانخفاض عام ٢٠٢٠، كما سجل الميزان التجاري لمصر مع كل من مالاوي وزامبيا عجزًا دائمًا خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠). وعلى الرغم من استمرار العجز التجاري لمصر مع مالاوي وزامبيا؛ فإن معدل نمو هذا العجز قد انخفض عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق عليه. ثانيا، تحول الميزان التجاري لمصر مع منطقة الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي من الفائض إلى العجز عام ٢٠٢٠. ثالثا، على الرغم من تحقيق فائض تجاري مع دول

(١) تم إعداد تقرير شامل عن علاقات مصر التجارية مع دول الإيكواس ضمن العدد الأول من سلسلة تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم.

(موريشيوس، وزامبيا، وليبيا، وتونس، وإريتريا، وإثيوبيا، وسيشيل، وأوغندا)، فإن هذا الفائض قد تعرض للنقصان عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. رابعا، على الرغم من أن أبرز الأسواق التصديرية لمصر في دول الكوميسا تتمثل في (ليبيا، والسودان، وكينيا، وتونس، والصومال). فإن حصة مصر من واردات هذه الدول لا تتجاوز نسبة ١٠٪.

وتعد دول الكوميسا من الأسواق الواعدة للصادرات المصرية، حيث تبلغ قيمة إمكانات التصدير غير المستغلة إلى تلك الدول نحو ١,٨ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥، وهو ما يعادل نحو ١,٨٪ من القيمة المستهدفة لتعزيز الصادرات المصرية[٢]. ومن ناحية أخرى سجلت إمكانات التصدير غير المستغلة إلى دول الكوميسا نسبة ٩٪ من إجمالي الفرص التصديرية غير المستغلة لمصر بحلول عام ٢٠٢٥.

وتحظى صادرات مصر إلى كل من (ليبيا، وكينيا، والسودان، وإثيوبيا، وتونس) بأكبر قيمة لإمكانات التصدير المتوقعة عام ٢٠٢٥، حيث قدرت بنحو ٢,٣ مليار دولار أمريكي، وذلك بحلول عام ٢٠٢٥. إلا أن إيسواتيني سجلت أعلى نسبة من إمكانات التصدير غير المستغلة والتي سجلت ٩٤,٧٪. وبتحليل المنتجات المصرية ذات الإمكانات التصديرية الكبرى إلى دول الكوميسا المتوقعة عام ٢٠٢٥، تبين أن "سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيميائيًا، بحالته الصلبة" يأتي في مقدمة الصادرات المصرية إلى كل من (كينيا، والسودان، وأوغندا). بينما تعد صادرات مصر من "الأسمدة الفوسفاتية، المعدنية أو الكيمائية - غيرها" السلعةَ ذات الإمكانات التصديرية الكبرى لكل من (إثيوبيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزيمبابوي، وبوروندي). وتتصدر صادرات مصر من " دقيق الحنطة (قمح) أو دقيق خليط حنطة مع شيلم " قائمة السلع المصرية ذات الإمكانات التصديرية الكبرى إلى (الصومال، وإريتريا، ومدغشقر، وجزر القمر).

وتأتي "الخمائر الحية" في صدارة السلع ذات الإمكانات التصديرية الكبرى لكل من (جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، ومالاوي). في حين تعد البطاطس الطازجة هي السلعة ذات الإمكانات التصديرية الكبرى إلى (سيشيل). وتعتبر صادرات مصر من "أجهزة استقبال التليفزيون" السلعة ذات إمكانات تصديرية كبرى إلى موريشيوس، ويمثل "دنيم من قطن من خيوط مختلفة الألوان، تحتوي على ٨٥ ٪ وزنا أو أكثر من القطن، يزن المتر المربع منها أكثر من ٢٠٠ جم" السلعة ذات إمكانات تصديرية كبرى إلى تونس. وتعد صادرات مصر من "فوط وواقيات صحية، حفاضات للأطفال وأصناف مماثلة للوقاية الصحية، من أي مادة" السلعة ذات إمكانات تصديرية كبرى لليبيا. بينما تعد صادرات مصر من "مخاليط المواد العطرية المستخدمة في الطعام والشراب" السلعة ذات إمكانات تصدير كبرى لإيسواتيني.

وبتحليل أبرز واردات مصر السلعية من دول الكوميسا، تبين انخفاض واردات مصر من بعض السلع مثل: البن والزبدة والنحاس عن الـ ١٠٪ وذلك مقارنة بإجمالي واردات مصر من العالم من تلك السلع، وذلك خلال عام ٢٠٢٠. ويتصدر البن قائمة واردات مصر من إثيوبيا، بينما تأتي الزبدة في مقدمة واردات مصر من أوغندا. وعليه، يتبين أن هناك مجالًا لتعزيز التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا، إذ يمكن زيادة واردات مصر من هذه السلع من دول الكوميسا مقارنة بدول العالم.

وهناك عدد من التحديات التي تحول دون زيادة قيمة التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا وهي: أولا، تحدي غياب الخدمات اللوجستية الداعمة للتصدير إلى الدول الإفريقية، وهو ما يتضح من تراجع ترتيب مصر في مؤشر أداء اللوجستيات مقارنة بالصين والهند وجنوب إفريقيا (أبرز المنافسين للصادرات المصرية في أسواق الكوميسا). ثانيا، تحدي ارتفاع تكلفة التجارة الثنائية بين مصر ودول الكوميسا مقارنة بالصين والهند. ثالثا، طول مدة الشحن. وتضعف هذه العوامل من تنافسية الصادرات المصرية مقارنة بصادرات الدول الأخرى، خاصة الصين والهند. رابعا، تحدي تغلغل دول أجنبية (الصين على سبيل المثال) ومنظمات دولية في النشاط الاقتصادي والتجاري لدول الكوميسا، فمن خلال تقديم القروض والمساعدات تمكنت الصين من إملاء وفرض توجهاتها على دول الكوميسا بما

وفقًا لمركز التجارة العالمي (خريطة التجارة الدولية)، يقصد بإمكانات التصدير Export Potentials فرص التصدير المحتملة (الممكنة) للدولة محل الاعتبار في قطاع بعينه أو إلى دولة محددة وذلك اعتمادًا على تحليل ثلاثة عوامل: العرض والطلب وسهولة التدفق التجاري. في حين يشير مفهوم إمكانات التصدير غير المستغلة Untapped Export Potentials إلى الفرص التصديرية المهدرة نتيجة انخفاض القيمة الفعلية للصادرات عما يفترض أن يكون عليه (القيمة الممكنة للصادرات)". وعلى هذا تشير إمكانات التصدير إلى وجود مجال لنمو الصادرات.

يخدم مصالحها. خامسا، تحدي ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية نتيجة عدم الاستقرار الأمني في معظم هذه الدول. سادسا، قصور دور القطاع المصرفي والبنوك في تغطية التأمين على الصادرات إلى تلك الدول.

وإزاء ذلك، شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ عدد من المبادرات والبرامج لتيسير نفاذ المنتجات المصرية منها: أولا، تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢١. وتطبيق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية؛ وذلك لرفع وعي المنتجين المصريين بالفرص التصديرية المتاحة وتنظيم لقاءات مع القطاع الخاص في تلك الدول. ثانيا، ذلك بالإضافة إلى قيام الشركات المصرية، مثل المقاولون العرب، بتنفيذ عدد من المشروعات لرفع كفاءة البنية التحتية في بعض دول الكوميسا. ثالثا، الشروع في تنفيذ مشروع القاهرة-كيب تاون والذي يهدف إلى ربط مصر بالدول الإفريقية من خلال شبكة من السكك الحديدية لتيسير عملية نقل البضائع، وتقليص مدة الشحن إلى ٤ أيام بدلًا من ٢٨ يومًا، رابعا، وفي إطار دعم متخذي القرار من خلال تزويدهم بالدراسات العلمية المتخصصة، قامت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع هيئة تنمية الصادرات بدراسة وتحليل فرص تنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا وتقديم خطة عمل مقترحة. خامسا، إطلاق أعمال منتدى "وكالات ترويج الاستثمار في إفريقيا: التكامل من أجل النمو" بحضور رؤساء هيئات الاستثمار في ٣٣ دولة إفريقية وعدد من المؤسسات الدولية، وعدد من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال المصريين والأفارقة. ويهدف المؤتمر إلى مناقشة عدة موضوعات من أبرزها: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إفريقيا، ودور برامج الإصلاح الاقتصادي في تعزيز قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة التحديات العالمية والحد من التوابع السلبية لجائحة كورونا. كما تتضمن موضوعات المنتدى عرض أهم إنجازات وتجارب الدول الإفريقية في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية كوسيلة لربط إفريقيا وتحسين قدراتها التنافسية العالمية، وفرص التعاون الإقليمي في مجالات الزراعة والصناعة بين دول القارة، وفرص الوصول إلى الأسواق العالمية. ذلك فضلا عن، المشروعات المختلفة التي تنفذها مصر في دول الكوميسا والتي تتنوع ما بين إقامة السدود، وتنفيذ مشروعات بنية تحتية، وتقديم المساعدات الطبية، وتقديم دورات تدريبية، وغيرها.

وفي سبيل تعظيم الجهود الحكومية الرامية إلى تنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية، تم التعرف على تجارب الصين والهند لاستخلاص أبرز السياسات التي يمكن اتباعها في الحالة المصرية. إذ تحتل كل من الصين والهند مركز الصدارة من حيث نفاذ الصادرات إلى دول الكوميسا. وتتشابه تجارب الدولتين في تطبيق سياسات خاصة بتشجيع التصدير إلى دول الكوميسا، ويتولى بنك التصدير والاستيراد المملوك للدولة في كلا الدولتين وضع برامج لتنمية الصادرات المحلية، والربط بين مجالات التعاون الاقتصادي والفني مع تعزيز التبادلات التجارية.

في هذا الإطار، قدمت الورقة المقترحات التالية لتنمية الصادرات إلى الدول الإفريقية وهي: أولا، قيام الوزارات المصرية بتطبيق برامج لنقل الخبرات في المجالات المختلفة وبما يتوافق مع احتياجات الدولة محل الاعتبار، مع تصنيف دول الكوميسا إلى مجموعات وفقًا لاحتياجات الدول المختلفة. ثانيا، الاستفادة من المؤتمرات والمحافل الدولية التي يجري تنظيمها لبناء شراكات قوية مع الدول الإفريقية والترويج لمبادرات التنمية المشتركة. ثالثا، وضع استراتيجية مرنة للترويج للصادرات المصرية بما يتوافق مع مؤشرات التجارة الحالية مع كل دولة. رابعا، إنشاء مرصد موحد لبيانات ودراسات والتحليلات عن الدول الإفريقية بالشراكة بين وزارة التعليم العالي (كلية الدراسات الإفريقية) ووزارة الخارجية المصرية والمراكز البحثية المختلفة. خامسا، إعداد دراسة لاستطلاع آراء وتقييم احتياجات رجال الأعمال في مصر للتصدير لإفريقيا ومنها دول الكوميسا، مع العمل على متابعة تذليل أية مشكلات يواجهونها. سادسا، تكوين فريق بحثي متعدد التخصصات يتولى إدارة ملف العلاقات التجارية مع إفريقيا ومنها دول الكوميسا من مختلف الجوانب.

سابعا، استمرار دعم الجهود الحكومية الحالية الرامية إلى تعزيز صادرات مصر إلى إفريقيا. ثامنا، مراجعة مؤشرات أداء الموانئ المصرية بما يعين على تحسين كفاءتها ودعم الخدمات اللوجستية. تاسعا، الاستثمار في البنية التحتية بغرض التصدير في الدول الإفريقية ذات الموانئ. عاشرا، إقـــامة

صندوق مشترك لتمويل التدفق التجاري بيـن مـصر ودول الكوميسا. أحد عشر. الاستعانة بخدمات البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لدعم الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية. اثنا عشر. تنمية وتطويـر الشركة القابضة للنـقل البحري وشركاتـها التابعة، بما يعين على رفع كفاءة خدمات النقل المقدمة. ثلاثة عشر. تشجيع الاستثمار في شركات ضمان الصادرات. وأخيرا. التنسيق مع الجهات المعنية لتعظيم الاستفادة من إمكانات التصدير المتاحة وغير المستغلة بعد.

نبذة عن الكوميسا

يعد تجمع الكوميسا أحد الدعامات الرئيسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي تم إقرارها في قمة أبوجا لعام ١٩٩١، والذي يهدف إنشاؤه إلى إلغاء جميع القيود التجارية فيما بين الدول الأعضاء تمهيدًا لإنشاء وحدة اقتصادية للمنطقة، وهو ما يخدم تحقيق هدف الوحدة الإفريقية(٣).

تمّ إنشاء الكوميسا في شهر ديسمبر عام ١٩٩٤ خلفًا لمنطقة التجارة التفضيلية التي بدأت في عام ١٩٨١، وتستضيف العاصمة الزامبية لوساكا مقر سكرتارية الكوميسا.

تضم الكوميسا في عضويتها ٢١ دولة تمثل كلا من (٤) : مصر، وثماني دول من حوض النيل (كينيا، والسودان، ورواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وإريتريا، وإثيوبيا)، ذلك بالإضافة إلى جيبوتي، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي، وليبيا، وجزر القمر، وإيسواتيني (مملكة سوازيلاند سابقا)، وسيشيل، وكذلك الصومال، وتونس واللتان تعدان أحدث الدول المنضمة للاتفاقية وذلك خلال شهر يوليو عام ٢٠١٨ (٥).

وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية الكوميسا في ٢٩ يونيو من عام ١٩٩٨، وتمّ البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية من باقي الدول الأعضاء اعتبارًا من ١٧ فبراير من عام ١٩٩٩ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة (٦).

تقوم مصر بدور نشط ومحوري في تفعيل وتطوير آليات عمل الكوميسا، وفى المشاركة في أنشطة وبرامج التجمع.

تستضيف مصر مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة للكوميسا في مقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

(٣) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات. مصر والتجمعات الإفريقية.
(٤) المصدر: https://www.comesa.int/comesa-members-states/
(٥) المصدر: https://www.adams.africa/adams-africa-intelligence/tunisia-somalia-join-comesa/
(٦) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات، موقع سبق ذكره.

دول الكوميسا

الأهمية الاقتصادية لدول الكوميسا

تحظى اقتصادات دول الكوميسا بعدد من المزايا لعل من أبرزها:

- إمكانات هائلة للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- اتساع حجم السوق الاستهلاكية في دول الكوميسا.
- تعد دول الكوميسا شريكًا تجاريًا رئيسًا لمصر داخل القارة الإفريقية .

الأهمية الاقتصادية لدول الكوميسا

إمكانات هائلة للاندماج في الاقتصاد العالمي

تتميز دول الكوميسا بوجود إمكانات هائلة للاندماج في الاقتصاد العالمي. فقد سجلت قيمة التبادل التجاري لدول الكوميسا ارتفاعًا يقدر بنحو ٨,٥٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢٠) وذلك استنادًا على البيانات الواردة في شكل (١).

شكل (١): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري لدول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

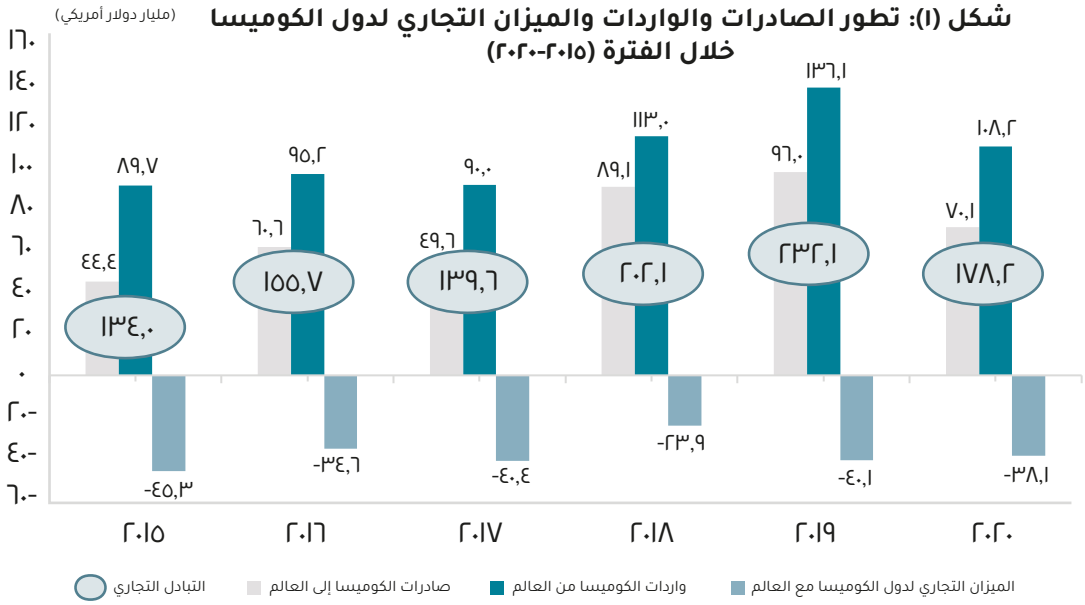

*البيانات مستبعد منها بيانات مصر، لأن المغزى هو إظهار الأهمية الاقتصادية لدول الكوميسا كأحد الشركاء التجاريين لمصر.

المصدر: محسوب استنادًا على بيانات خريطة التجارة الدولية.

اتساع حجم السوق الاستهلاكية في دول الكوميسا

تتميز دول الكوميسا باتساع حجم السوق الاستهلاكية؛ وهو ما ينبئ عن اتساع الفرص التصديرية لمصر إلى تلك الدول. إذ يبلغ عدد السكان في دول الكوميسا باستثناء مصر نحو ٤٩٥,٣ مليون نسمة، وهو ما يعادل نحو ٣٦,٩٪ من إجمالي حجم السكان في القارة الإفريقية والذي بلغ ١,٣ مليار نسمة عام ٢٠٢٠[٧]. وتعد إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وأوغندا، والسودان من الدول الأكثر اكتظاظًا بالسكان، حيث تمثل نسبة ٧٠,٢٪ من إجمالي عدد السكان في دول الكوميسا عام ٢٠٢٠، وذلك كما يتضح من شكل (٢).

شكل (٢): تصنيف دول الكوميسا وفقا للتعداد السكاني عام ٢٠٢٠

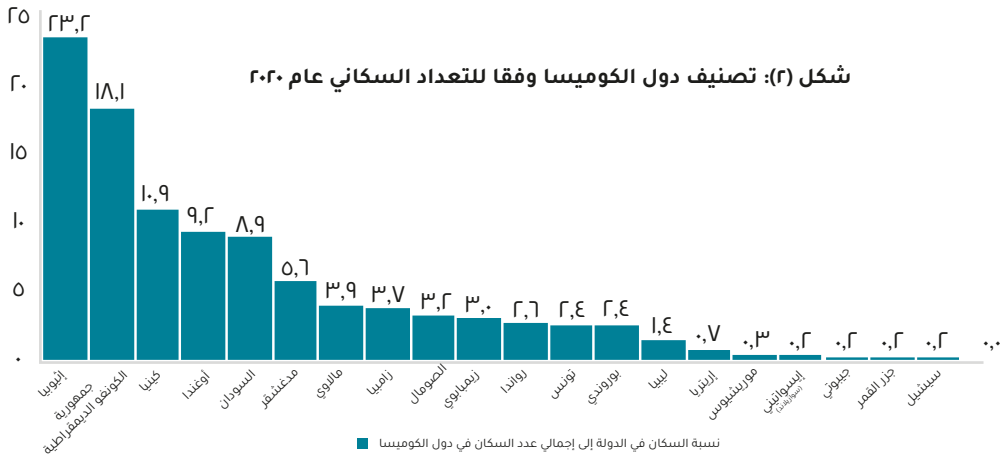

*الأرقام مستبعدة بيانات مصر.

المصدر: محسوب استنادا على بيانات World Meter، (تاريخ الدخول على الموقع: ٢ يونيو ٢٠٢١)
https://w ww.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/

(٧)المصدر: Worldometer (www.Worldometers.info) https://www.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/

تعد دول الكوميسا شريكًا تجاريًا رئيسًا لمصر داخل القارة الإفريقية

تعتبر دول الكوميسا أبرز الشركاء التجاريين لمصر داخل القارة الإفريقية. وتتميز مصر بارتفاع قيمة التبادل التجاري مع دول الكوميسا، وذلك كنسبة إلى إجمالي التبادل التجاري مع القارة الإفريقية. فقد سجل التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا إلى إجمالي التبادل التجاري لمصر مع القارة الإفريقية في المتوسط ٤٨,٩٪ خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠). وقد سجل التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا طفرة في النمو عام ٢٠١٩، حيث ارتفع بنحو ١٩,٥ نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق عليه. وعلى الرغم من انخفاض التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا كنسبة إلى إجمالي التبادل التجاري لمصر مع الدول الإفريقية خلال عام ٢٠٢٠، فإنه انخفض فقط بنحو ٢,٣ نقطة مئوية، وهو ما يعني أن التأثر بفيروس كورونا لم يكن كبيرا.

شكل (٣): تطور التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا كنسبة إلى التبادل التجاري لمصر مع إفريقيا

خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

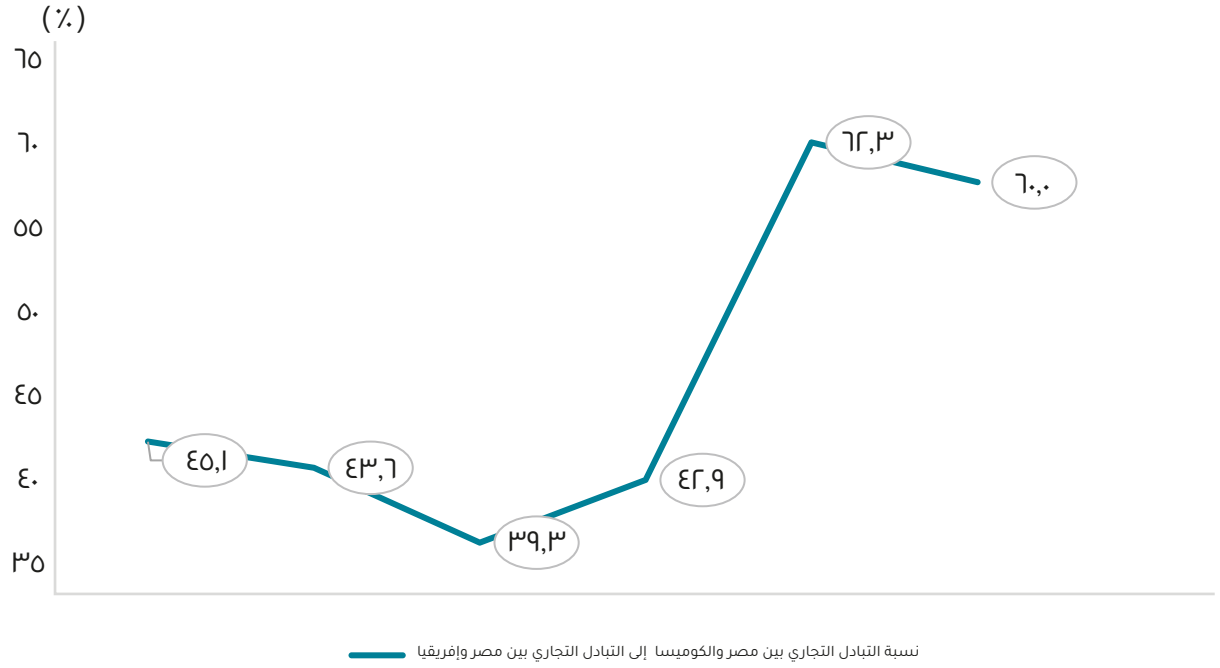

المصدر: محسوب استنادا على بيانات خريطة التجارة الدولية.

التبادل التجاري
بين مصر ودول الكوميسا

يهدف ذلك القسم إلى تحليل هيكل التجارة بين مصر والكوميسا، وذلك بغرض معرفة:

- تطور الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا
- أبرز الأسواق التصديرية لمصر داخل الكوميسا
- أبرز المنافسين للصادرات المصرية داخل أسواق الكوميسا
- هيكل صادرات مصر لدول الكوميسا
- أبرز واردات مصر من دول الكوميسا

تطور الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا

تميزت مصر في علاقاتها التجارية مع دول الكوميسا بتحقيق فائض تجاري خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، وذلك كما يتضح من شكل (٤). وتميزت واردات مصر بالثبات خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) ثم اتجهت للتزايد بدءا من عام ٢٠١٨. وفي المقابل، تتأرجح الصادرات المصرية إلى الكوميسا ما بين الزيادة والنقصان. وقد بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري (مجموع الصادرات والواردات) بين مصر ودول الكوميسا حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٢٠. وهو ما يعادل نحو ٦٠٪ من إجمالي قيمة التبادل التجاري المصري مع القارة الإفريقية خلال العام نفسه والذي سجل ٥ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٢٠. ورغم هذا، سجل التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا نسبة متواضعة ١,٧٪ من إجمالي قيمة التبادل التجاري للكوميسا مع العالم الخارجي والذي بلغ ١٧٨,٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠.

شكل (٤): تطور قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

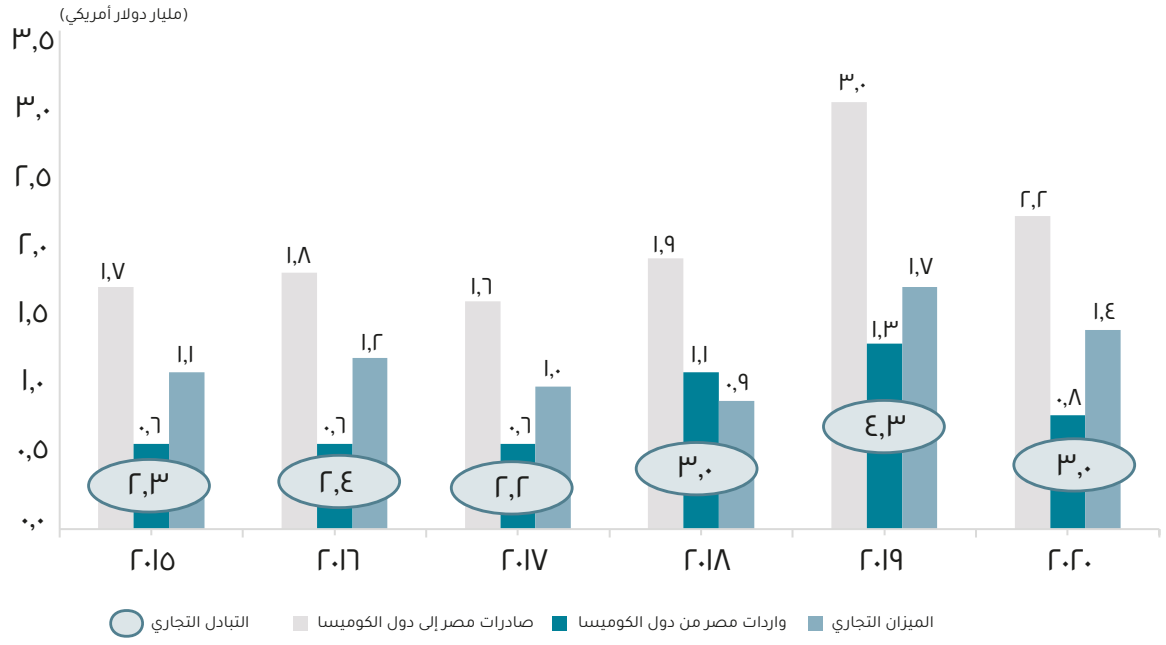

المصدر: محسوب استنادا على بيانات مركز التجارة العالمي، خريطة التجارة العالمية ٢٠٢٠.

*ملحوظة: تم تضمين بيانات تونس والصومال خلال عام ٢٠١٩ فقط، وذلك عقب انضمامهما للاتفاقية.

ويمكن تصنيف العلاقات التجارية لمصر مع دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) كما يلي:

- **أولا: علاقات تجارية ذات فائض تجاري لمصر مع الدول التالية:**

- جيبوتي	- السودان	- جزر القمر	- إيسواتيني	- سيشيل
- مدغشقر	- رواندا	- الصومال	- إريتريا	- أوغندا
- موريشيوس	- بوروندي	- تونس	- إثيوبيا	- ليبيا

- **ثانيا: علاقات تجارية ذات فائض تجاري لمصر وتحولت إلى عجز مع الدول التالية:**

- جمهورية الكونغو الديمقراطية
-زيمبابوي

- **ثالثا: علاقات تجارية ذات عجز تجاري لمصر وتحولت إلى فائض مع الدولة التالية:**

- كينيا

- **رابعا: علاقات تجارية ذات عجز تجاري لمصر مع الدول التالية:**

- مالاوي - زامبيا

ويتبين من جدول (١) أنه على الرغم من تميز مصر بتحقيق فائض تجاري دائم مع بعض الدول خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، فإن معدل النمو السنوي لذلك الفائض تأرجح ما بين الزيادة والنقصان خلال تلك الفترة مثلما الحال لدول (ليبيا، تونس، إريتريا، إثيوبيا، سيشيل، وأوغندا). ويشير الجدول إلى استمرار عجز الميزان التجاري لمصر مع مالاوي وزامبيا.

جدول (١): معدل نمو الميزان التجاري لتجارة مصر مع دول الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)

(٪)

الدولة/العام	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	النمو بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠
جيبوتي	٦٧,٢	١٤,٧	١٠,٦	١٤,٠	٢٨,٥	
كينيا	-٣٩,٠	-٢٧٢,١	١٠٩,٩	٣٣,٠	٧٠,٣	
مالاوي	-٥٦,٨	-٧٢,١	١٨٣٥,٤	٢٥٩,٢	-٩٢,٩	
موريشيوس	٩,٦	٦٠,٩	٣,١	١٧,٨	-٣٤,٨	
السودان	-٠,٦	-٣٢,٧	-٤٥,٢	٣٤,٨	٢٦,٨	
زامبيا	١٣,١	٣٨,٥	٦٠,٨	-١١,١	-٣٣,٠	
زيمبابوي	٢٩,٣	-٤٢,٨	-١٢,٤	-٣١٦,٤	٩١,١	
رواندا	-١٢,٣	-٤,٨	٢٢,٥	١٠,٤	٥٠,٢	
بوروندي	٢٣,٠	١٠,٣	٤,٥	-٢,٩	٤٩,٢	
ليبيا	٧,٢	-٢١,٠	٤٤,٠	١٧,٧	-٢٠,٥	
جزر القمر	٦٣,٢	١٤٨,٣	-٢٦,٦	٧٩,١	٠,٤	
الصومال	-٤,٠	٧٤,٢	-١٢,٣	-١٢,٥	٨٠,٢	
تونس	-١١,٤	٤٩٣,٥	-٤,٨	٧٥,٦	-٦٩,٥	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-٢٣٩,٧	٦٥,٦	-٩٤٠,٨	-٢٢,٢	-٣٨,٦	
إيسواتيني	-٨٦,٨	-٠,٣	-٥,٢	-٦٧,٩	-١١١٤,٧	
إريتريا	٤٣,٧	٦٨,٩	٨,٠	-٠,٣	-٣٢,٥	
إثيوبيا	١٢,٣	٢٨,٦	٤٠,٠	-٣٠,٣	-٢٨,١	
سيشيل	١٠,٤	٩,٧	-٧,٠	-١١,٢	-١٦,٧	
أوغندا	-١٧,٠	٥٧,٩	٢١,٠	-١٢,٣	-٧,٤	

يشير إلى تحسن الميزان التجاري ما بين عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) | يشير إلى تدهور الميزان التجاري ما بين عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)

*ملحوظة: تم استبعاد مدغشقر، لأنه وفقا لبيانات خريطة التجارة الدولية، سجلت الصادرات والواردات المصرية إلى مدغشقر القيمة صفر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، ولم تكن هناك قيم مسجلة تختلف عن الصفر سوى في عام ٢٠٢٠، وهو ما يحول دون حساب معدل النمو.
المصدر: محسوب استنادا على بيانات خريطة التجارة الدولية.

أبرز الأسواق التصديرية لمصر داخل الكوميسا

يتبين من شكل (٥) أن أبرز ٥ أسواق تصديرية لمصر داخل الكوميسا تتمثل في (ليبيا، والسودان، وكينيا، وتونس، والصومال)، وذلك بنسبة صادرات بلغت ٧٩,٦٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى الكوميسا عام ٢٠٢٠. وتتجاوز الصادرات المصرية إلى كل من (ليبيا، والسودان، وكينيا، وتونس، والصومال) قيمة ١١٢,٣ مليون دولار أمريكي، والتي تعادل متوسط الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا عام ٢٠٢٠.

وينخفض متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بنحو ٣٥,٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠، مقارنة بالعام السابق عليه. وبمقارنة أبرز خمس أسواق تصديرية لمصر داخل دول الكوميسا خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يتبين أن الدول هي ذاتها مع اختلاف الترتيب، حيث تراجعت تونس إلى المركز الرابع بدلا من الثاني وذلك بمعدل نمو بلغ ٦٤,٩٪.

شكل (٥): أبرز الأسواق التصديرية للسلع المصرية داخل الكوميسا خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

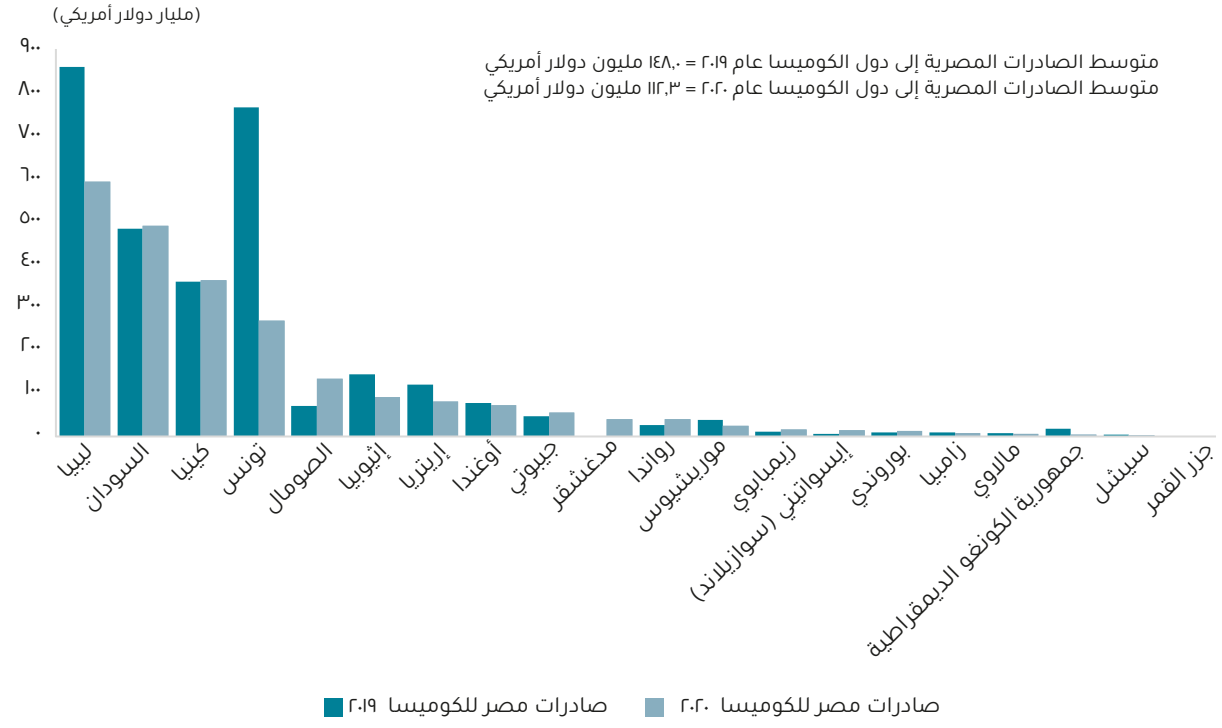

المصدر: محسوب استنادا على بيانات مركز التجارة العالمي، خريطة التجارة الدولية.

وعلى الرغم من تصدر ليبيا قائمة أبرز الأسواق التصديرية لمصر، فإن نصيب مصر من إجمالي واردات ليبيا سجل ٥,٤٪ و٥,٣٪ خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي، وذلك كما يتبين من شكل (٦). وفي المقابل، جاءت إريتريا في المركز الأول، حيث تعتمد في توفير ما يقترب من ثلث احتياجاتها (٢٧,٨٪) على وارداتها من السلع المصرية. وعلى الرغم من انخفاض نسبة واردات إريتريا من مصر إلى إجمالي وارداتها من العالم الخارجي بنحو ٢,٣ نقطة مئوية عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، فإنها لا تزال في مرتبة متصدرة. ويأتي السودان في المركز الثاني من حيث حصة مصر من إجمالي واردات السودان وذلك بنسبة ٦,٧٪. ويقدر الفارق بين حصة مصر من واردات إريتريا وحصتها من واردات السودان بنحو ٢١,١ نقطة مئوية. ويتبين من شكل (٦) أنه فيما عدا إريتريا، تنخفض حصة مصر من واردات دول الكوميسا عن ١٠٪، وهي نسبة متواضعة للغاية.

شكل (٦): التوزيع النسبي لحصة مصر من واردات دول الكوميسا خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

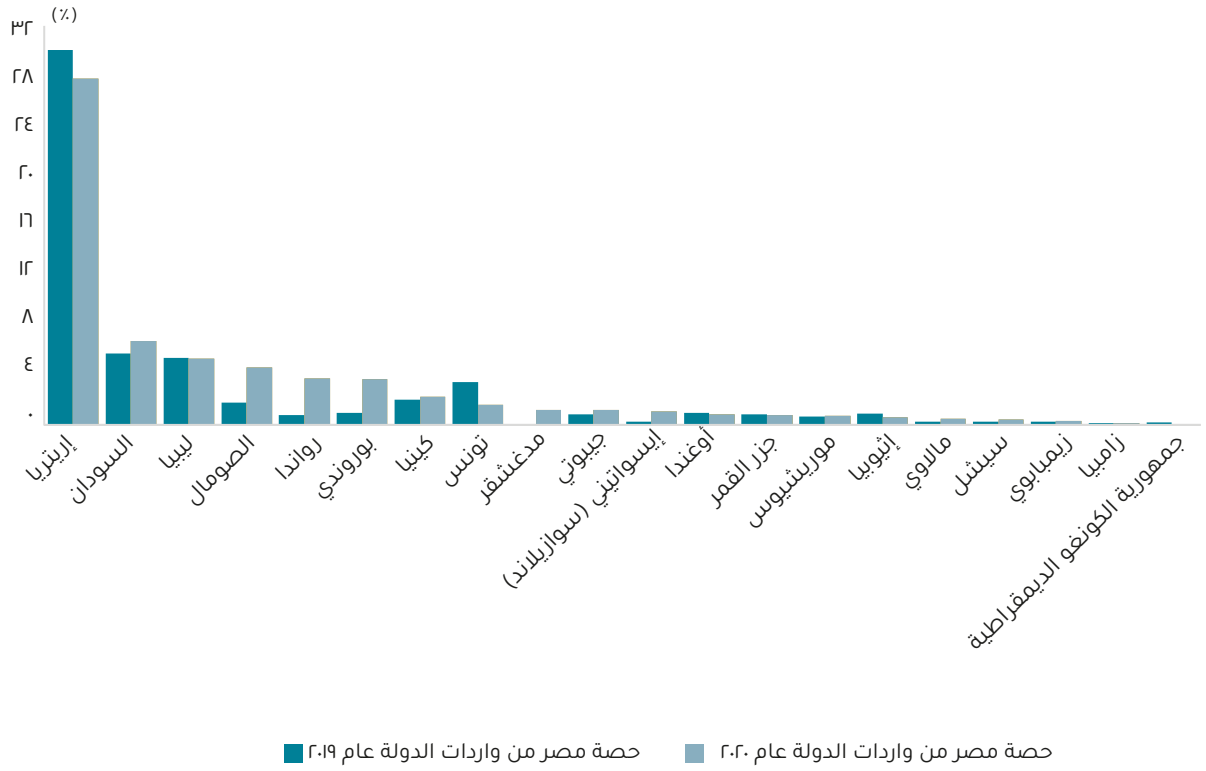

المصدر: محسوب استنادا على بيانات مركز التجارة العالمي، خريطة التجارة الدولية.

أبرز المنافسين للصادرات المصرية داخل أسواق الكوميسا

يتبين من شكل (٧) أن الصين تصدرت قائمة أبرز المنافسين التجاريين للصادرات المصرية داخل الكوميسا بقيمة صادرات بلغت ٢١,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠، بنسبة بلغت ١٢,٧٪ من إجمالي واردات الكوميسا. وقد جاءت جنوب إفريقيا في المركز الثاني بقيمة صادرات بلغت ٧,٩ مليارات دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٤,٧٪ من إجمالي واردات الكوميسا. وقد سجلت الصادرات الصينية فارقًا يقدر بنحو ١٣,٥ مليار دولار أمريكي مقارنة بصادرات جنوب إفريقيا إلى الكوميسا. وتساهم الدول العشر (الصين، وجنوب إفريقيا، والهند، وتركيا، وأمريكا، وألمانيا، والسعودية، وإيطاليا، والإمارات، وروسيا) في تغطية نسبة ٣١,٠٪ من واردات الكوميسا عام ٢٠٢٠.

شكل (٧): أبرز ١٠ منافسين تجاريين للصادرات المصرية داخل أسواق الكوميسا عام ٢٠٢٠

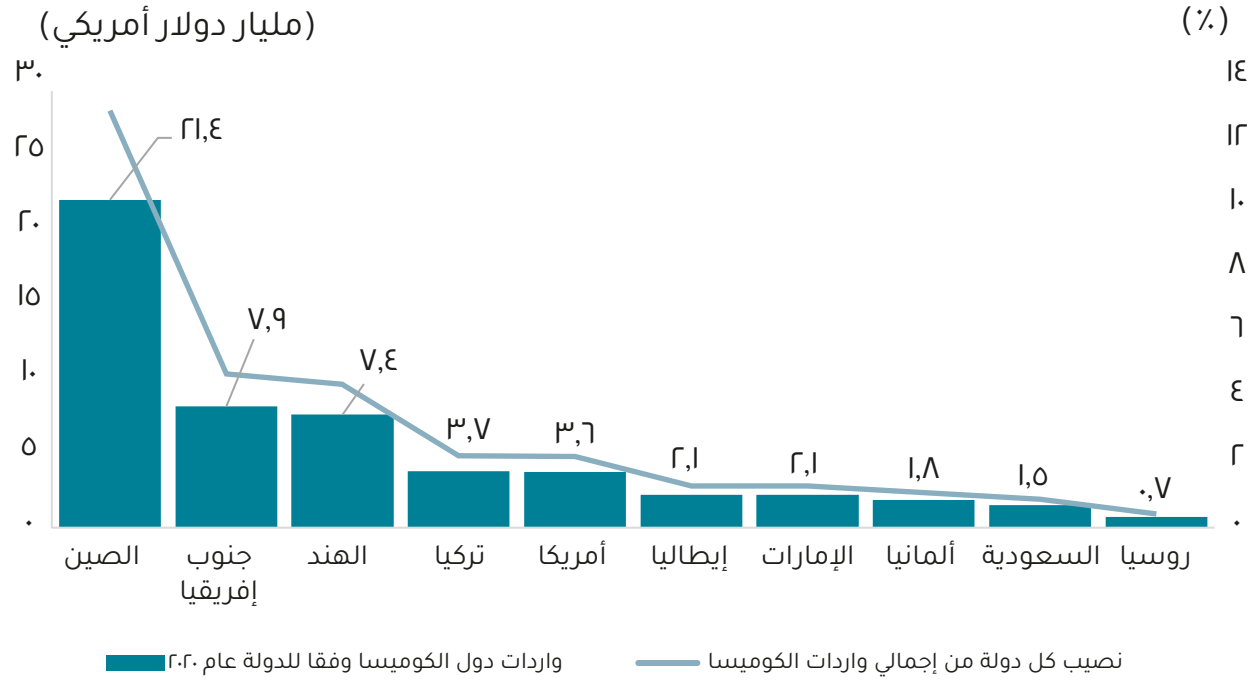

*الأرقام تعبر عن النسب المئوية. **الأرقام الواردة في الشكل مستبعدة بيانات مصر.

***الأرقام تختلف عن الأرقام الموجودة على الموقع لأن البيانات غير شاملة بيانات كل من تونس والصومال والسودان.

المصدر: مركز التجارة العالمي، خريطة التجارة العالمية ٢٠٢١.

هيكل صادرات مصر لدول الكوميسا

يوضح جدول (٢) أبرز ١٠ سلع صدرتها مصر إلى دول الكوميسا خلال عام ٢٠٢٠ واتجاهات تطورها مقارنة بعام ٢٠١٩. وقد بلغت قيمة هذه السلع عام ٢٠٢٠ نحو ٤٦٠,٨ مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل نحو ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا. وقد انخفضت قيمة أبرز ١٠ سلع مصرية إلى الكوميسا بواقع ١٤,٢٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. وارتفعت صادرات مصر من "الطاقة الكهربائية" و"الأسمنت المائي بكل أنواعه، بما فيه الأسمنت المكتل غير المطحون المسمى (كلنكر) وإن كان ملونًا: كلنكر، لتسجل السلعة الأخيرة أعلى معدل نمو خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالسلع الأخرى الواردة ضمن أبرز الصادرات المصرية إلى الكوميسا.

جدول (٢): أبرز صادرات مصر لدول الكوميسا
خلال عامي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)

(مليون دولار أمريكي)

الكود	السلعة	٢٠٢٠	٢٠١٩	التغير (٪)
١١٠١٠٠	دقيق الحنطة (قمح) أو دقيق خليط حنطة مع شيلم	٩٤,١	١١٢,٥	-١٦,٤
٩٦١٩٠٠	فوط وواقيات صحية، حفاضات للأطفال وأصناف مماثلة للوقاية الصحية، من أي مادة	٦٣,١	٦٣,٩	-١,٣
٢٧١٦٠٠	الطاقة الكهربائية	٣٦,٠	٦٥,٣	٢,٠
١٩٠٢١٩	عجائن غذائية غير مطبوخة، لا محشوة، ولا محضرة بطريقة أخرى	٣٦,٣	٣٧,٥	-٣,٢
٦٨٠٢٢١	أحجار نصب وبناء (عدا حجر الإردواز) مشغولة وأصناف مصنوعة منها، عدا الأصناف المذكورة في البند ٦٨,٠١؛ مكعبات الفسيفساء (الموزاييك)، وما يماثلها، من حجر طبيعي (بما فيه الإردواز)، وان كانت على حامل؛ حبيبات وشظايا ومساحيق من حجر طبيعي (بما فيه الإردواز)، ملونة اصطناعيًا: أحجار نصب وبناء أخر وأصناف مصنوعة منها، مقطعة أو منشورة بصورة بسيطة أو بسطح منبسط أو مستو: رخام وترافرتين ومرمر	٣٥,٠	٤١,٣	-١٥,٣
٢٥٢٣٢٩	أسمنت مائي بكل أنواعه، بما فيه الأسمنت المكتل غير المطحون المسمى (كلنكر) وإن كان ملونًا: أسمنت بورتلاند: غيره	٤٨,٥	٧٧,٨	-٣٧,٧
٣١٠٢١٠	أسمدة نيتروجينية (أزوتية)، معدنية أو كيميائية: البولة (يوريا) وإن كانت بشكل محاليل مائية	٤٢,١	٦٥,٥	-٣٥,٧
٢٥٢٣١٠	أسمنت مائي بكل أنواعه، بما فيه الأسمنت المكتل غير المطحون المسمى (كلنكر) وإن كان ملونًا: كلنكر	٣٢,٩	١١,٤	١٨٨,٦
٨٥٢٨٧٢	شاشات عرض(مونيتور) وأجهزة عرض(بروجكتور)، غير مدمج بها أجهزة استقبال للإذاعة المصورة (تليفزيون)، وأجهزة استقبال للإذاعة المصورة (تليفزيون)، وإن كان مدمجًا بها أجهزة استقبال الإذاعة أو أجهزة تسجيل أو إذاعة الصوت أو الصورة (فيديو)، وأجهزة استقبال الإذاعة المصورة (تليفزيون)، وإن كان مدمجا بها أجهزة استقبال الإذاعة أو أجهزة تسجيل أو إذاعة الصوت أو الصورة (فيديو)، أو غيرها بالألوان.	٣٧,١	٤٤,٢	-١٦,١
٣٤٠٢٢٠	عوامل عضوية ذات نشاط سطحي (عدا الصابون)؛ محضرات غواسل، ومحضرات غسيل (بما فيها محضرات الغسيل المساعدة) ومحضرات تنظيف، وإن احتوت على صابون، غير تلك الداخلة في البند٣٤,٠١ (محضرات مهيأة للبيع بالتجزئة)	٣٥,٧	٤٧,٤	-٢٤,٧
إجمالي السلع المختارة		**٤٦٠,٨**	**٥٣٦,٨**	**-١٤,٢**
إجمالي صادرات مصر للكوميسا		**٢٢٤٦,٦**	**٢٩٥٩,٤**	**-٢٤,١**
إجمالي صادرات مصر للعالم		**٢٦٨١٥,٢**	**٣٠٦٣٢,٦**	**-١٢,٥**
نسبة السلع المختارة من إجمالي صادرات مصر للكوميسا (٪)		**٢٠,٥**	**١٨,١**	**٢,٤ (نقطة مئوية)**
نسبة السلع المختارة من إجمالي صادرات مصر للعالم (٪)		**١,٧**	**١,٨**	**-٠,١ (نقطة مئوية)**

المصدر: محسوب استنادا على بيانات خريطة التجارة الدولية.

أبرز واردات مصر من دول الكوميسا

ويتبين من جدول (٣) واردات مصر من أبرز ٢٠ سلعة من دول الكوميسا وذلك كنسبة إلى إجمالي واردات مصر من تلك السلع من العالم، وذلك خلال عام ٢٠٢٠. ويمكن تصنيف واردات مصر السلعية من دول الكوميسا إلى أربع فئات وفقا لنسبة السلع من إجمالي واردات مصر من السلعة نفسها من العالم على النحو التالي:

- الفئة الأولى: فئة السلع التي تمثل أقل من ١٠٪ من إجمالي واردات مصر من السلعة نفسها.
- الفئة الثانية: فئة السلع التي تتراوح ما بين ١٠ إلى ٥٠٪ من إجمالي واردات مصر من السلعة نفسها.
- الفئة الثالثة: فئة السلع التي تتراوح ما بين ٥٠ إلى٩٠٪ من إجمالي واردات مصر من السلعة نفسها.
- الفئة الرابعة: فئة السلع التي تتجاوز نسبة ٩٠٪.

ويتبين من الجدول وجود مجال لمزيد من علاقات التبادل التجاري لمصر مع دول الكوميسا، خاصة للسلع التي تنخفض دون ١٠٪ مثل: البن، والمنتجات الورقية، والزبد، والمنتجات نصف الجاهزة من الحديد.

جدول (٣): أبرز واردات مصر السلعية من دول الكوميسا إلى إجمالي واردات مصر من دول العالم من السلعة نفسها

(٪)

كود السلعة	السلعة	نسبة واردات مصر من السلعة من دول الكوميسا إلى إجمالي واردات مصر من العالم
٧٤٠٣١١	نحاس نقي وخلائط نحاسية، بأشكال خام: نحاس نقي: أقطاب سالبة (كاثودات) ومقاطعها.	٥٧,٧
٠٩٠٢٤٠	شاي، وإن كان منكهًا، شاي أسود (مخمر) وشاي مخمر جزئيًا، في عبوات أخر.	٩٤,٥
٢٤٠٣٩٩	أنواع أخر من تبغ مصنع أو أبدال تبغ مصنعة؛ تبغ متجانس أو مجدد؛ خلاصات وأرواح تبغ، وغيره.	٦٩,١
٧٢٠٨٣٧	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات "مدرفلة"، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، مدرفلة بالحرارة، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة: غيرها، بشكل لفات، غير مشغولة بأكثر من "الدرفلة" بالحرارة: بسمك ٤,٧٥ مم أو أكثر ولكن لا يتجاوز ١٠ مم.	٥,٣
٢٤٠١١٠	تبغ خام أو غير مصنع؛ وفضلات تبغ: تبغ بسويقاته وعروقه(بأضلاعه).	٣,٥
٤٨١١٥١	ورق وورق مقوى وحشو السيليولوز وطبقات من ألياف سيليولوزية، مطلية أو مشربة أو مغطاة أو ملونة السطح أو مزخرفة السطح أو مطبوعة، بشكل لفات أو صفائح، مستطيلة أو مربعة، بأي قياس كان، عدا الأصناف الداخلة في البنود ٤٨,٠٣، ٤٨,٠٩، ٤٨,١٠: ورق وورق مقوى، مطلي أو مشرب أو مغطى بلدائن (باستثناء المواد اللاصقة): مبيض، بوزن يتجاوز ١٥٠جم/م².	٦,٠
٢٤٠٢٢٠	لفائف غليظة (سيجار) بأنواعها، ولفائف صغيرة (سيجار يللوس) ولفائف عادية (سجائر)، من تبغ أو من أبداله: لفائف عادية(سجائر) محتوية على تبغ.	٢٩,٠
٧٢٠٨٣٦	منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات "مدرفلة"، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، مدرفلة بالحرارة، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة: غيرها، بشكل لفات، غير مشغولة بأكثر من "الدرفلة" بالحرارة: بسمك يزيد عن ١٠ مم.	٢٨,٢
٠١٠٦١٣	حيوانات حية أخرى: الثدييات: جمال وحيوانات أخر من فصيلة الجمال.	٣٣,٧

(٪)

كود السلعة	السلعة	نسبة واردات مصر من السلعة من دول الكوميسا إلى إجمالي واردات مصر من العالم
٠٩٠١١١	بن، وإن كان محمصًا، أو منزوعًا منه الكافيين؛ قشور وغلالات من بن؛ أبدال بن محتوية على بن بأية نسبة كانت: بن غير محمص: غير منزوع منه الكافيين.	٤,٧
٠٤٠٥١٠	زبد وغيرها من مواد دسمة أخر وزيوت مشتقة من اللبن؛ منتجات الألبان قابلة للدهن، زبد.	٤,١
٧٢٠٧١٩	منتجات نصف جاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط، محتوية على أقل من ٠,٢٥% وزنًا من الكربون، وغيرها.	١,٥
٠٨٠٤٤٠	تمر، تين، أناناس وأفوكادو (كمثرى أمريكي) وجوافة ومانجا ومانجوستين، طازجه أومجففة، أفوكادو (كمثرى أمريكي).	٧٢,٧
٢٧١١١٣	غازات نفط وهيدرو كربونات غازية أخرى، مسيلة، بوتان.	٠,٤
٢٥٠٣٠٠	كبريت من جميع الأنواع، عدا الكبريت المتسامي (زهر الكبريت) والكبريت المرسب والكبريت الغروي.	٢٣,٢
٧٢١٦٣١	زوايا وقطاعات وأشكال خاصة (بروفيلات) من حديد، أو من صلب من غير الخلائط: مقطعها بشكل U أو L أوHyf، غير مشغولة بأكثر من "الدرفلة" أو السحب أو البثق، بالحرارة، وبارتفاع ٨٠ مم أو أكثر: مقطعها بشكل U.	٩,٢
٠٤٠٥٩٠	زبد وغيرها من مواد دسمة أخر وزيوت مشتقة من اللبن؛ منتجات الألبان قابلة للدهن، وغيره.	٤,٨
٧٢٠٨١٠	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات "مدرفلة"، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، مدرفلة بالحرارة، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة: بشكل لفات، غير مشغولة بأكثر من "الدرفلة" بالحرارة وذات علامات سطحية بارزة.	٥٩,٠
٧٤٠٩٢٩	صفائح وألواح وأشرطة، من نحاس، يزيد سمكها عن ٠,١٥ مم: من خلائط أساسها النحاس مع الزنك (نحاس اصفر)، وغيرها.	٢٧,٥
٧٢٠٣٩٠	منتجات حديدية متحصل عليها بالاختزال المباشر لخامات الحديد وغيره من المنتجات الحديدية الإسفنجية، بشكل قطع أو كتل أو كرات أو بأشكال مماثلة؛ حديد ذو نقاوة قدرها ٩٩,٩٤% وزنًا على الأقل بشكل قطع أو كتل أو كرات أو بأشكال مماثلة، وغيرها.	١٠٠,٠

نسبة الواردات أقل من ١٠ ٪

نسبة الواردات من (١٠-٥٠) ٪

نسبة الواردات من (٥٠-٩٠) ٪

نسبة الواردات أكبر من ٩٠ ٪

*البيانات مرتبة تنازليا وفقا لقيمة واردات مصر من السلع عام ٢٠٢٠.

المصدر: محسوب استنادا على بيانات خريطة التجارة الدولية.

ويشير جدول (٤) إلى أبرز الواردات المصرية السلعية من دول الكوميسا وفقا لكل دولة. ويتصدر البن قائمة واردات مصر من إثيوبيا. بينما تأتي الزبدة في مقدمة واردات مصر من أوغندا، في حين تتصدر المنتجات المسطحة المرققة بالأسطوانات "مدرفلة" قائمة واردات مصر من ليبيا. وفي ضوء انخفاض واردات مصر من تلك السلع من دول الكوميسا دون الـ ١٠٪ من إجمالي واردات العالم، هناك مجال لمزيد من التبادل التجاري بين مصر وتلك الدول.

جدول (٤): الواردات السلعية المصرية من دول الكوميسا وفقا لكل دولة

الدولة	الكود	السلعة
كينيا رواندا بوروندي	٠٩٠٢٤٠	شاي، وإن كان منكهًا، شاي أسود (مخمر) وشاي مخمر جزئيًا، في عبوات أخر.
السودان	١٢٠٦٤٠	ثمار وبذور زيتية أخر، وإن كانت مكسرة : بذور سمسم

الدولة	الكود	السلعة
إثيوبيا	٠٩٠١١١	بن، وإن كان محمصًا، أو منزوعًا منه الكافيين؛ قشور وغلالات من بن؛ أبدال بن محتوية على بن بأية نسبة كانت، بن غير محمص، غير منزوع منه الكافيين.
جيبوتي الصومال	٠١٠٦١٣	حيوانات حية أخرى، الثدييات، جمال وحيوانات أخر من فصيلة الجمال.
جمهورية الكونغو الديمقراطية زامبيا	٧٤٠٣١١	نحاس نقي وخلائط نحاسية، بأشكال خام: نحاس نقي، أقطاب سالبة (كاثودات) ومقاطعها.
أوغندا	٠٤٠٥١٠	زبد وغيرها من مواد دسمة أخر وزيوت مشتقة من اللبن؛ منتجات الألبان قابلة للدهن : زبد
إريتريا	٠٩٠٧١٠	قرنفل (كبوش وسيقان وثمار): غير مجروش و لا مسحوق.
مدغشقر	٠٩٠٤١١	فلفل (من نوع بيبر)؛ فليفلة من نوع "كابسيكوم" أو فلفل من نوع "بيمنتا"، مجففة أو مجروشة أو مسحوقة، فلفل (من نوع بيبر) : غير مجروش و لا مسحوق.
مالاوي	٢٤٠١١٠	تبغ خام أو غير مصنع؛ وفضلات تبغ: تبغ بسويقاته وعروقه(بأضلاعه).
موريشيوس	١٧٠١٩١	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيميائيًا، بحالته الصلبة : غيره : يحتوي على منكهات أو مواد تلوين مضافة
زيمبابوي	٢٤٠٣٩٩	أنواع أخر من تبغ مصنع أو أبدال تبغ مصنعة؛ تبغ متجانس أو مجدد؛ خلاصات وأرواح تبغ: غيره: غيره.
ليبيا	٧٢٠٨٣٧	منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات "مدرفلة"، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، مدرفلة بالحرارة، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة: غيرها، بشكل لفات، غير مشغولة بأكثر من "الدرفلة" بالحرارة، بسمك ٤,٧٥ مم أو أكثر ولكن لا يتجاوز ١٠ مم.
جزر القمر	٨٩٠١٩٠	سفن وبواخر رحلات ومعديات " فيربوت"، سفن شحن، زوارق وسفن مماثلة لنقل الأشخاص أو البضائع، سفن أخر لنقل البضائع وسفن أخر لنقل الأشخاص والبضائع معًا.
إيسواتيني	٣٠٠٤١٠	أدوية (باستثناء الأصناف المذكورة في البنود ٣٠,٠٢ أو ٣٠,٠٥ أو٣٠,٠٦) مكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي، مهيأة بمقادير معايرة، بما فيها تلك المعدة لإعطائها عبر الجلد أو بأشكال أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة، تحتوي على بنسلينات أو على مشتقاتها، ذات بنية حمض بنسليني، أوعلى ستربتومايسينات أو مشتقاتها.
سيشيل	٢٣٠١٢٠	دقيق ومساحيق وكريات مكتلة من لحوم أو أحشاء وأطراف أو أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من لا فقريات مائية، غير صالحة للاستهلاك البشري؛ حثالات شحوم حيوانية: دقيق وسميد وكريات مكتلة من أسماك أو رخويات أو قشريات أو غيرها من لا فقريات مائية.
تونس	٢٨٣٥٢٦	فوسفينات (هيبوفوسفيتات)، فوسفونات (فوسفيتات)، وفوسفات وبولى فوسفات، وإن كانت محددة الصفات كيميائيا أم لا: فوسفات: فوسفات أخر من كالسيوم.

المصدر: خريطة التجارة الدولية.

فرص مصر التصديرية إلى دول الكوميسا

يهدف ذلك القسم إلى اكتشاف أي مجالات جديدة يمكن استغلالها لزيادة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا وذلك بالاستناد إلى "خارطة إمكانات التصدير" الصادرة عن مركز التجارة العالمي

فرص مصر التصديرية إلى دول الكوميسا

يرتكز التحليل في ذلك القسم على "خريطة إمكانات التصدير"، الصادرة عن مركز التجارة العالمي. إذ وضع مركز التجارة الدولية (International Trade Center-ICT) منهجية لتقييم إمكانات التصدير من خلال تحليل الصادرات المحتملة لدولة ما من منتج محدد إلى سوق مستهدفة معينة بالاستناد على ثلاثة عوامل: العرض والطلب وسهولة التجارة، اعتمادا على الاحتياجات الخاصة للبلد. ويتم عرض نتيجة التحليل من خلال مؤشرين: مؤشر إمكانات التصدير، ومؤشر تنويع المنتجات.

وتساعد الخريطة على تحديد المنتجات والأسواق ذات الإمكانات التصديرية غير المستغلة، وتعيين فرص تنويع الصادرات إلى سلع جديدة. وتستند منهجية مركز التجارة العالمي لتقييم إمكانات التصدير على البيانات التاريخية للتجارة الدولية وعلى معلومات النفاذ إلى الأسواق في إعداد المؤشرات المركبة والمشتقة من العديد من مؤشرات التجارة الدولية المتاحة ضمن خريطة التجارة الدولية وخارجها، والتي تغطي جانب الطلب والعرض. إذ تعتمد المعلومات التي تقدمها الخريطة على بيانات مؤشر إمكانات التصدير ومؤشر تنويع المنتجات، وهو ما يمكن استعراضه فيما يلي(٨):

◄ أولًا: مؤشر إمكانات التصدير "Export Potential Indicator":

يهدف إلى دعم قطاعات التصدير القائمة في زيادة صادراتها إلى الأسواق المستهدفة الجديدة أو الحالية، حيث يحدد المنتجات التي أثبتت بالفعل البلد المصدرة قدرتها على المنافسة دوليا بها، والتي لديها بها احتمالات جيدة لنجاح التصدير في سوق (أسواق) مستهدفة محددة. ويساعد ذلك المؤشر الدول التي ترغب في تنويع وتطوير منتجات وقطاعات جديدة في أسواق مستهدفة جديدة أو قائمة. ويشمل:

➢ أ. مؤشرات جانب العرض (الطاقة الإنتاجية التنافسية)

- الميزة النسبية للمنتج/القطاع القائم.
- التحسن الحاصل مؤخرًا في الميزة النسبية الظاهرة: ويقاس هذا التحسن بمعدل النمو في متوسط الميزة النسبية بين فترتين زمنيتين متتاليتين.
- نسبة الصادرات إلى المستوردات للمنتج/ القطاع.
- عوائق التعريفة الجمركية.

➢ ب. مؤشرات جانب الطلب (ظروف الطلب)

- الحصة من طلب السوق.
- التحسن الحاصل في الحصة من طلب السوق.
- مزايا التعريفة الجمركية في السوق المستهدف.
- عامل البعد (المسافة).

◄ ثانيًا: مؤشر تنويع المنتجات "Product Diversification"

يركز هذا المؤشر على تحديد سلع لا تصدر حاليًّا بشكل منافس لكن تصديرها يبدو متاحًا على المزيج التصديري الراهن للدولة أو بناء على المزيج التصديري لدول مشابهة. ويهدف المؤشر إلى تنويع وتطوير قطاعات تصدير جديدة تواجه ظروف طلب واعدة في أسواق مستهدفة جديدة أو قائمة، حيث يحدد المنتجات التي لا تصدرها الدولة بشكل تنافسي حتى الآن، ولكن يبدو أنها ممكنة بناء على سلة الصادرات الحالية للدولة وسلاسل التصدير في الدول المماثلة.

يعتمد هذا المؤشر على تحليل المنتجات في تحديد فرص التنويع وتعيين المنتجات/القطاعات الفرعية الجديدة الواعدة (غير المصدرة حاليًّا). يتم هذا من خلال تحديد الترابط بين المزيج التصديري القائم وبين المزيج التصديري الكامن. ويشمل المؤشرات الفرعية التالية:

➢ أ. مؤشرات جانب العرض

وتقاس بشكل رئيس بمتوسط المسافة بين السلعة المنتجة حاليًّا وبين السلع القريبة من

(٨) المصدر: الحمصي، جمال الدين. ٢٠١٧. خارطة التجارة الدولية. تطوير الأعمال وتحليل تنافسية المنتجات والبلدان باستخدام تدفقات التجارة العالمية. دليل المستخدم والإطار التحليلي مع تطبيقات على الاقتصاد الأردني والخليجي. الطبعة الأولى، عمان.

حيث المقدرات المشابهة اللازمة في مجموعة المنتجات التي يتم تصديرها.

- **ب. مؤشرات جانب الطلب (ظروف الطلب)**

كما هي مذكورة أعلاه في مؤشر إمكانات التصدير.

منهجية حساب مؤشر إمكانات التصدير[٩]:

أولًا، يتم تحليل تدفقات التجارة على مدى خمس سنوات، باستخدام متوسطات مرجحة، حيث يتم إعطاء أوزان أعلى للسنوات الأخيرة؛ بهدف تقليص الآثار الناجمة عن القيم المتطرفة. مع مراعاة تصدير جميع المنتجات في السنوات الثلاث الأخيرة؛ لضمان إدراج المنتجات التي يتم توفيرها وطلبها باستمرار فقط في تحليل إمكانات التصدير. ثانيًا، يساعد أخذ المتوسط الهندسي للتدفقات التجارية المباشرة (بيانات الدول المصدرة) والبيانات المناظرة (بيانات الدولة الشريكة في التجارة) في الحصول على تقدير حذر لقيم الصادرات والواردات الحقيقية. ثالثا، تتم تنقية البيانات حيث تستبعد البيانات غير الموثوق فيها. مع التوصل إلى تقديرات مستقبلية استنادًا إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات السكان قبل ٥ سنوات من آخر عام تم استخدامه في التحليل.

مفهوم "القطاع الواعد"، يقصد به القطاع الذي يتسم بميزة نسبية كامنة في الوقت الحاضر بناء على وفرة عناصر الإنتاج وانخفاض تكلفتها، ويعني ذلك أن القطاع محل الاعتبار قد يكون غير تنافسي حاليًا في دولة ما بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات الناتجة عن ضعف البنية التحتية أو الخدمات اللوجستية الأساسية أو هشاشة بيئة الأعمال[١٠].

وتستدعي مثل هذه الفرص المحتملة مزيدًا من الاهتمام، كما تتطلب مزيدًا من البحوث والدراسات المعنية بالسوق لتعظيم الاستفادة من تلك الفرص.

- ويمكن أن تنشأ إمكانات التصدير غير المستغلة عن أي مما يلي[١١]:

- نقص الوعي الكافي لدى المصدرين فيما يتعلق بالفرص المتاحة للوصول إلى أسواق محددة لتصدير منتجات محددة أو صعوبة الامتثال لتلك المتطلبات.
- ضعف قدرة المصدرين عن التوافق مع ميول وتفضيلات المستهلك في السوق المستهدفة، خاصة في ظل ميل هذه الدول للاستيراد من الدول التي كانت مستعمرة لها من قبل. وبناء عليه، قد يكون هناك ضعف في الإقبال على شراء منتجات الدولة المصدرة.
- ضعف تنافسية المنتجات المصدرة مع نظيراتها من الدول الأخرى نتيجة ارتفاع الأسعار.

شكل (٨): إمكانات مصر التصديرية والفرص التصديرية غير المستغلة للكوميسا

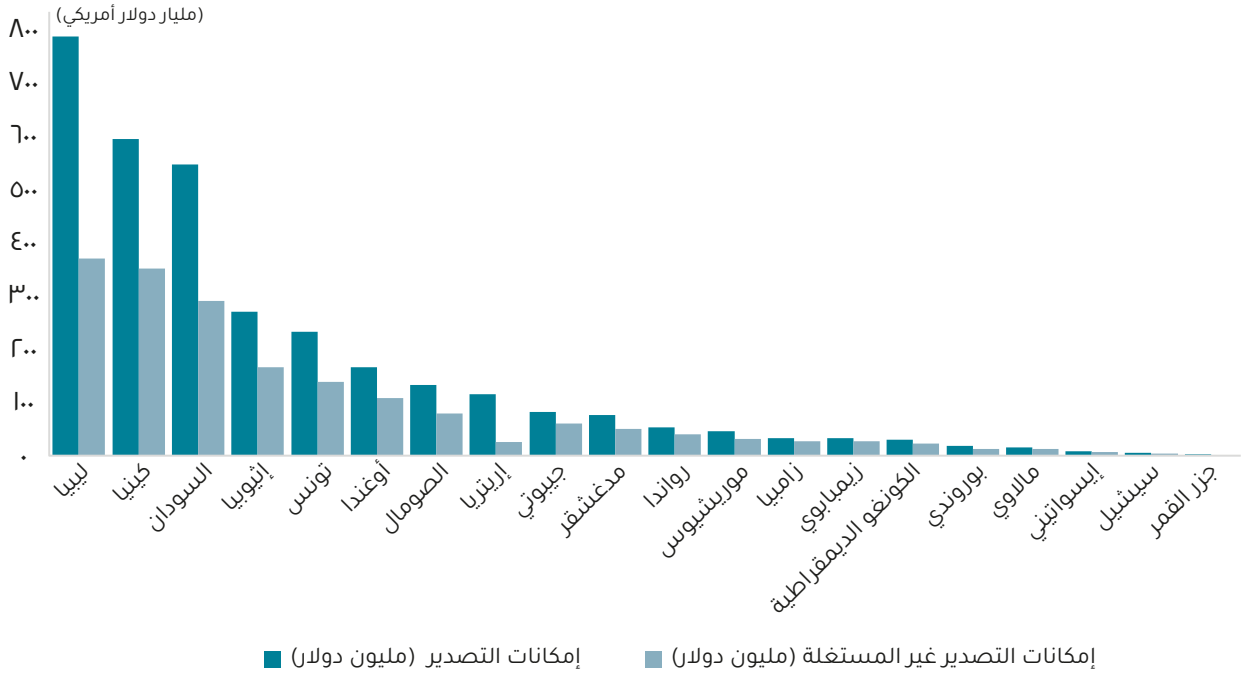

المصدر: قاعدة بيانات التجارة الدولية.

٩. موقع خريطة التجارة الدولية، مركز التجارة العالمي) https://umbraco.exportpotential.intracen.org/media/1089/epa-methodology_141216.pdf
(١٠) المصدر: الحمصي، جمال الدين. ٢٠١٧. (موقع سبق ذكره).
(١١) المصدر: الحمصي، جمال الدين (٢٠١٧). (موقع سبق ذكره)

> **تعد دول الكوميسا من الأسواق الواعدة للصادرات المصرية. فبإمكان مصر زيادة صادراتها إلى تلك الدول بنحو ١,٨ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥.**

وفقًا لخريطة إمكانات التصدير واستنادًا إلى بيانات مؤشر إمكانات التصدير الواردة في شكل (٨)، يُقدر إجمالي قيمة الفرص التصديرية غير المستغلة المتوقعة لمصر بحلول عام ٢٠٢٥ بنحو ٢٠,١ مليار دولار أمريكي ، منها ١,٨ مليار دولار أمريكي تعادل قيمة الفرص التصديرية غير المستغلة لمصر إلى دول الكوميسا . فبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن تعادل الفرص التصديرية لمصر غير المستغلة إلى دول الكوميسا نسبة ٩٪ من إجمالي فرص مصر التصديرية غير المستغلة إلى دول العالم .

وتفيد الإمكانات غير المستغلة ضمنًا بقصور الصادرات الفعلية عن الصادرات المحتملة؛ وهو ما يشير بالتالي إلى وجود مجال لنمو الصادرات. وتستدعي مثل هذه الفرص المحتملة مزيدًا من الاهتمام، كما تتطلب مزيدًا من البحوث والدراسات المعنية بالسوق. وتعكس تلك النسبة أن مصر تستغل فقط ٤٣,٧٪ من إمكاناتها التصديرية إلى الكوميسا.

ويتبين من شكل رقم (٩)، أن إيسواتيني عام ٢٠٢٥ من المتوقع أن تأتي في صدارة دول الكوميسا من حيث فرص مصر التصديرية غير المستغلة كنسبة من إمكانات التصدير المتاحة في الدولة ذاتها. وتتجاوز الفرص التصديرية غير المستغلة لكل من (إيسواتيني، ومالاوي، وزيمبابوي، وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيشيل، وجيبوتي، ورواندا، وبوروندي، وموريشيوس) نسبة إمكانات التصدير غير المستغلة لمصر إلى دول الكوميسا في المتوسط، والتي تعادل نسبة ٦٧,٠٪؛ مما يعني ضرورة العمل على تذليل العقبات أمام زيادة الصادرات المصرية إلى تلك الدول.

شكل (٩): توزيع دول الكوميسا وفقًا لنسب إمكانات التصدير غير المستغلة

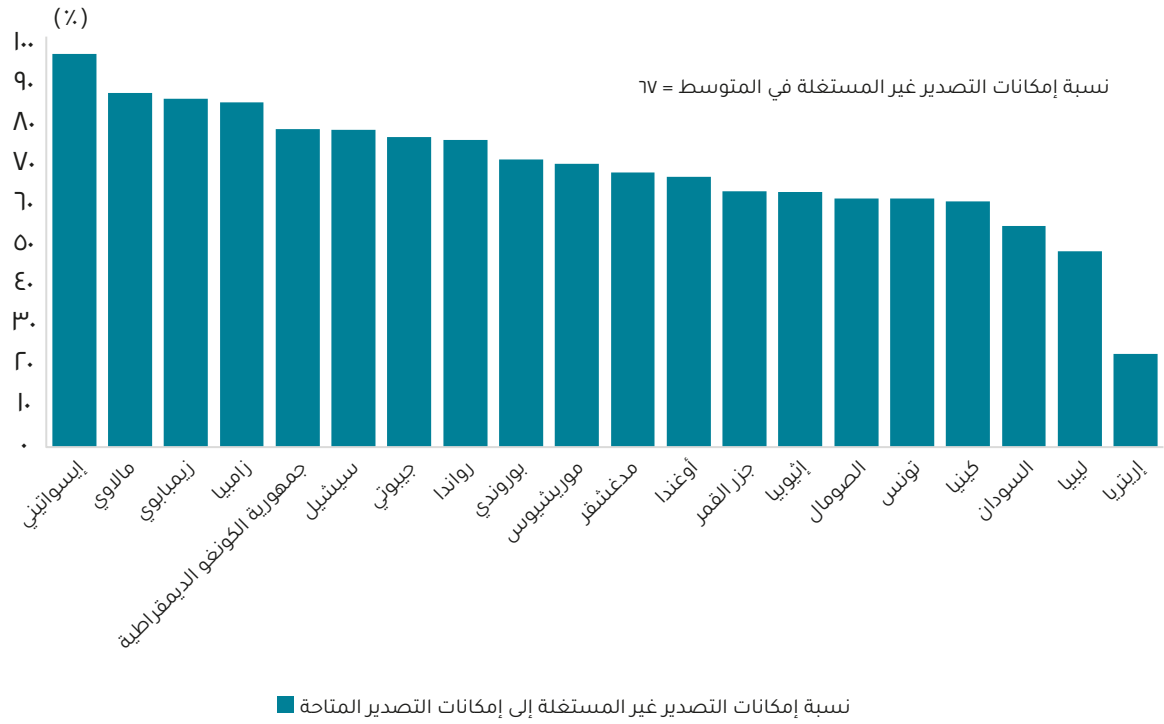

المصدر: محسوب استنادا على قاعدة بيانات التجارة الدولية.

جدول (٥): أبرز السلع المصرية ذات إمكانات تصدير كبرى لدول الكوميسا

	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
ليبيا		
كينيا		
السودان		
إثيوبيا		
تونس		
أوغندا		
الصومال		
إريتريا		
جيبوتي		
مدغشقر		
رواندا		
موريشيوس		
زامبيا		
زيمبابوي		
جمهورية الكونغو الديمقراطية		
بوروندي		
مالاوي		
إيسواتيني		
سيشيل		
جزر القمر		

- ٩٦١٩٠٠ فوط وواقيات صحية، حفاضات للأطفال وأصناف مماثلة للوقاية الصحية، من أي مادة
- ١٧٠١٩٩ سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيميائيًا، بحالته الصلبة
- ١١٠١٠٠ دقيق الحنطة (قمح) أو دقيق خليط حنطة مع شيلم
- ٣١٠٢١٠ أسمدة فوسفاتية، معدنية أو كيميائية - غيرها
- ٣٣٠٢١٠ مخاليط مواد عطرية ومخاليط قاعدتها مادة أو أكثر من هذه المواد العطرية، من الأنواع المستعملة كمواد خام في صناعة المشروبات فيما عدا الكحولية.
- xc٨٥٢٨ أجهزة استقبال للتليفزيون
- ٠٧٠١٩٠ بطاطا [بطاطس] عدا ما يرد للبذار طازجة أو مبردة.
- ٥٢٠٩٤٢ دنيم من قطن من خيوط مختلفة الألوان، تحتوي على ٨٥ ٪ وزنا أو أكثر من القطن، يزن المتر المربع منها أكثر من ٢٠٠ جم
- ٨٥٤٤٣٠ مجموعات أسلاك لشمعات الاحتراق ومجموعات أسلاك أخر من الأنواع المستعملة في وسائل النقل
- ١٩٠٢١٩ عجائن غذائية غير مطبوخة، لا محشوة ولا محضرة بطريقة أخرى: أخرى
- ٠٤٠٦٣٠ أجبان معالجة بالحرارة، غير مبشورة ولا بشكل مسحوق
- ٢٨١٤١٠ نشادر لامائي
- ٦٨٠٢٢١ أحجار نصب وبناء أخر وأصناف مصنوعة منها، مقطعة أو منشورة بصورة بسيطة وبسطح منبسط أو مستو- رخام وترافرتين ومرمر
- ٣١٠٤٣٠ كبريتات البوتاسيوم
- ٢١٠٢١٠ خمائر حية فعالة

المصدر: إعداد الباحثة استنادا على خريطة التجارة الدولية.

واستنادًا إلى مؤشر إمكانات التصدير، يتبين من جدول (٥) أبرز المنتجات المصرية ذات الإمكانات التصديرية المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٥ إلى دول الكوميسا مرتبة ترتيبًا تنازليًّا على مجموعتين، حيث يعكس (١) مجموعة السلع ذات الإمكانات التصديرية الكبرى. ويتبين من الجدول أن "أسمدة فوسفاتية، معدنية أو كيميائية -غيرها" تعد السلعة ذات التكرار الأكبر (٧ تكرارات). يليه "سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) وسكروز نقي كيميائيًا، بحالته الصلبة" بحيث سجلت ٦ تكرارات خلال المجموعات والدول المختلفة. يليهما " فوط وواقيات صحية، حفاضات للأطفال وأصناف مماثلة للوقاية الصحية، من أي مادة"، وكذلك " مخاليط مواد عطرية ومخاليط قاعدتها مادة أو أكثر من هذه المواد العطرية، من الأنواع المستعملة كمواد خام في صناعة المشروبات فيما عدا الكحولية."حيث سجل كل منهما ٥ تكرارات.

يتبين من جدول (٦)، أبرز السلع المقترح تصديرها إلى الكوميسا، وذلك استنادًا إلى مؤشر تنويع الصادرات عام ٢٠٢٥، إذ لا توجد هذه السلع حاليًّا ضمن هيكل الصادرات المصرية إلى الكوميسا.

جدول (٦): قائمة السلع المقترح تصديرها إلى دول الكوميسا

الدولة	الكود	أبرز السلع
		السلعة
• السودان • زيمبابوي	١٠٠٦٤٠	كسارة ا لأرز.
• كينيا • أوغندا • الصومال • مدغشقر • جمهورية الكونغو الديمقراطية • إيسواتيني • سيشيل • جزر القمر	١٠٠٦٣٠	أرز مضروب كليا أو جزئيا، وإن كان ممسوحا أو ملمعا.
• ليبيا	٠١٠٤١٠	خراف حية.
• إثيوبيا • جيبوتي • بوروندي • رواندا	٧٢١٤٢٠	قضبان من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، محتوية على تسنينات أو تضليعات أو حزوز أو غيرها من التشكيلات الناتجة أثناء عملية الدرفلة أو مفتولة بعد الدرفلة.
• تونس • موريشيوس	Xb٠٨٠٢	فستق
• إريتريا	٢٥٢٢١٠	كلس حي/ جير حي quicklime
• مالاوي • زامبيا	٨٧٠٤٢١	غيرها، مجهزة بمحركات احتراق داخلي ذات مكابس يتم الإشعال فيها بالضغط (ديزل أو نصف ديزل) - لا يتجاوز وزنها الإجمالي القائم (مع الحمولة القصوى) ٥ أطنان.

المصدر: مركز التجارة الدولية، خريطة التجارة الدولية.

تحديات التصدير لدول الكوميسا

- غياب الدعم اللوجستي
- ارتفاع تكلفة النقل
- تعدد المنافسين وصعوبة الدخول إلى الأسواق
- قصور دور القطاع المصرفي والبنوك

MAX.GROSS
TARE
NET
M.G.W
TARE
MAX.GROSS
TARE
NET
CU CAP.
MAX.GROSS
TARE
NET

تحديات التصدير لدول الكوميسا

١- غياب الدعم اللوجستي

يتبين من جدول (٧) تواضع مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري في مصر مقارنة باقتصادات أبرز ١٠ منافسين تجاريين في أسواق الكوميسا. ويستثنى من ذلك الاقتصاد الروسي، حيث تتفوق مصر عليه في قيمة المؤشر والمؤشرات الفرعية المكونة له، ما عدا مؤشر "معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقًا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة". وتحتل مصر المركز ٦٧، وفيما يتعلق بأداء المؤشرات المركبة للمؤشر، سجل مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي ٢,٦٠ نقطة وهي أدنى قيمة مقارنة بالمؤشرات الفرعية الأخرى، وهو ما يستدعي أهمية الاستثمار في جودة الخدمات اللوجستية.

جدول (٧): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري في مصر وأبرز المنافسين في دول الكوميسا عام ٢٠١٨

الدولة/ المؤشر	الترتيب	المؤشر	المؤشرات الفرعية					
			كفاءة عملية التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية	كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسلة له وفقًا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة
مصر	٦٧	٢,٨٢	٢,٦٠	٢,٨٢	٢,٧٩	٢,٨٢	٢,٧٢	٣,١٩
الصين	٢٦	٣,٦١	٣,٢٩	٣,٧٥	٣,٥٤	٣,٥٩	٣,٦٥	٣,٨٤
الهند	٤٤	٣,١٨	٢,٩٦	٢,٩١	٣,٢١	٣,١٣	٣,٣٢	٣,٥٠
جنوب إفريقيا	٣٣	٣,٣٨	٣,١٧	٣,١٩	٣,٥١	٣,١٩	٣,٤١	٣,٧٤
أمريكا	١٤	٣,٨٩	٣,٧٨	٤,٠٥	٣,٥١	٣,٨٧	٤,٠٩	٤,٠٨
تركيا	٤٧	٣,١٥	٢,٧١	٣,٢١	٣,٠٦	٣,٠٥	٣,٢٣	٣,٦٣
ألمانيا	١	٤,٢	٤,٠٩	٤,٣٧	٣,٨٦	٤,٣١	٤,٢٤	٤,٣٩
السعودية	٥٥	٣,٠١	٢,٦٦	٣,١١	٢,٩٩	٢,٨٦	٣,١٧	٣,٣٠
إيطاليا	١٩	٣,٧٤	٣,٤٧	٣,٨٥	٣,٥١	٣,٦٦	٣,٨٥	٤,١٣
الإمارات	١١	٣,٩٦	٣,٦٣	٤,٠٢	٣,٨٥	٣,٩٢	٣,٩٦	٤,٣٨
روسيا	٧٥	٢,٧٦	٢,٤٢	٢,٧٨	٢,٦٤	٢,٧٥	٢,٦٥	٣,٣١

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي وكلية توركو للاقتصاد، استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.

٢- ارتفاع تكلفة النقل

يتبين من شكل (١٠)، ارتفاع تكلفة التجارة في مصر مع بعض دول الكوميسا المتوافر عنها بيانات لعام ٢٠١٨، وذلك مقارنة بكل من الصين، والهند، وجنوب إفريقيا باعتبارها ضمن أبرز الدول المنافسة للصادرات المصرية. ويعد ذلك أحد الأسباب وراء ضآلة حجم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا. فعلى سبيل المثال، سجلت القيمة المكافئة لتكلفة تجارة مصر مع إيسواتيني نحو ٤٠٩,٧٪، وهو ما يعني أنه في المتوسط تخضع جميع السلع القابلة للتداول لتكاليف إضافية تصل إلى ما يقرب من ٤٠٩,٧٪ من قيمة البضائع مقارنة بقيام مصر ببيع هذه السلع داخل حدودها. وهو ما يعني ارتفاع أسعار السلع المصرية في دول الكوميسا مقارنة بنظرائها من الدول الأخرى، ومن ثم ضعف إقبال المشترين عليها.

شكل (١٠): تكلفة التجارة البينية الثنائية لكل من مصر والهند والصين وجنوب إفريقيا مع بعض دول الكوميسا لعام ٢٠١٨

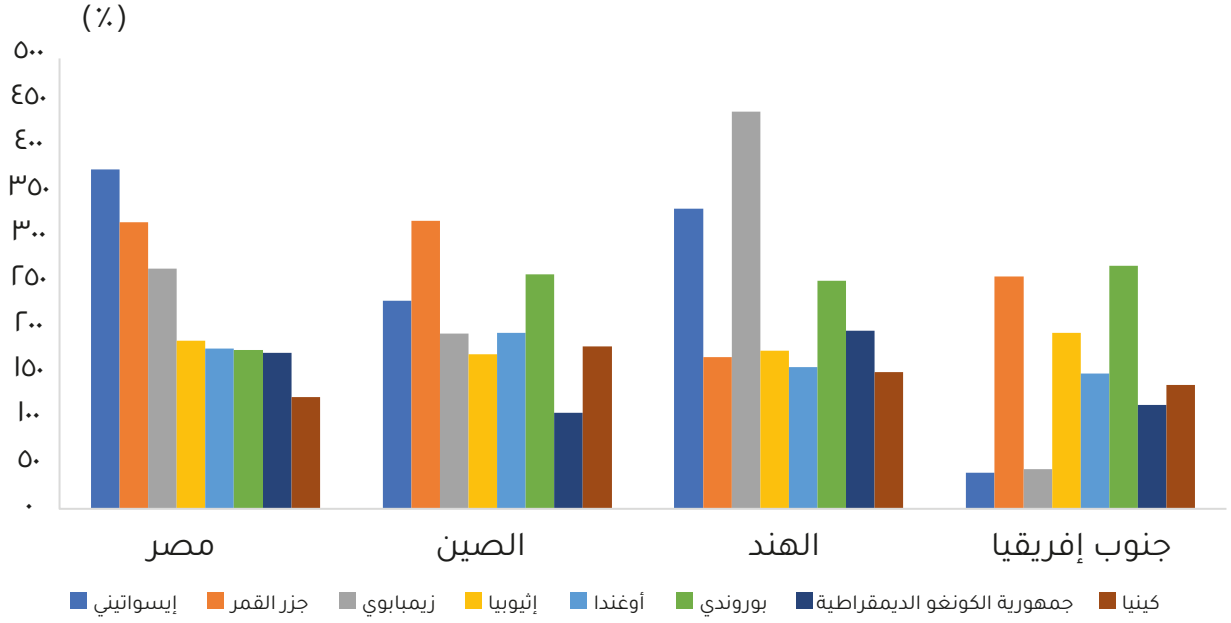

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
https://www.unescap.org/resources/escap-world-bank-trade-cost-database

٣- تعدد المنافسين وصعوبة الدخول إلى الأسواق

سبقت الإشارة إلى تعدد المنافسين التجاريين لمصر في أسواق الكوميسا (جدول ١)، فقد فرض الوجود الدولي في إفريقيا بشكل عام أشكالا من التدخل القسري للصين وكذلك البنك الدولي وصندوق الـنقد الدولي في العلاقات التجارية للدول الإفريقية من خلال تقديم المـــنح والقروض[١٥]. كما تقوم دول الاتحاد الأوروبي بتمويل الأنشطة التي من شأنها تيسير التبادل التجاري بينها وبين الدول الإفريقية[١٦].

(١٥)المصدر: Busse, M., Erdogan, C., and Muhlen, H. 2014. China's Impact on Africa: The Role of Trade, FDI, and Aid. Institute of Development Research and Development Policy. IEE Working Paper, Volume 206.

(١٦)المصدر: European Comission. 2018. EU Aid for Trade. Review of Progress on the Implementation of the Updated EU Aid for Trade Strategy of 2017.

٤- قصور دور القطاع المصرفي والبنوك

يواجه رجال الأعمال المصريون عددًا من العوائق أثناء التصدير لدول إفريقيا بشكل عام لعل من أبرزها[١٧] :

- عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول.

- عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول؛ مما يترتب عليه ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل.

- عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لتغطية الائتمان على الصادرات، والذي يتضمن تصدير بعض المنتجات للخارج على أن يتسلمها مستورد محدد الهوية مقابل سداد الشركة التي تتولى عملية التغطية عن تلك الصادرات لحساب المصدر على آجال لا تزيد على ٦ أشـــهر وفـــقًا لقـــواعد محـــددة. فوثيقة التأمين على مخاطر عدم السداد تحمي المصدر من بعض الأخطار التي يتعرض لها المستورد مثل، الإفلاس والأخطار التي قد تلحق بالمصدر نظرا لمماطلة المستورد في دفع الأقساط، وكذلك توفير تغطية تأمينية ضد بعض الأخطار السياسية مثل، منع الدولة التابع لها المستورد تحويل الأموال لدولة المصدر. بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى إفريقيا[١٨] .

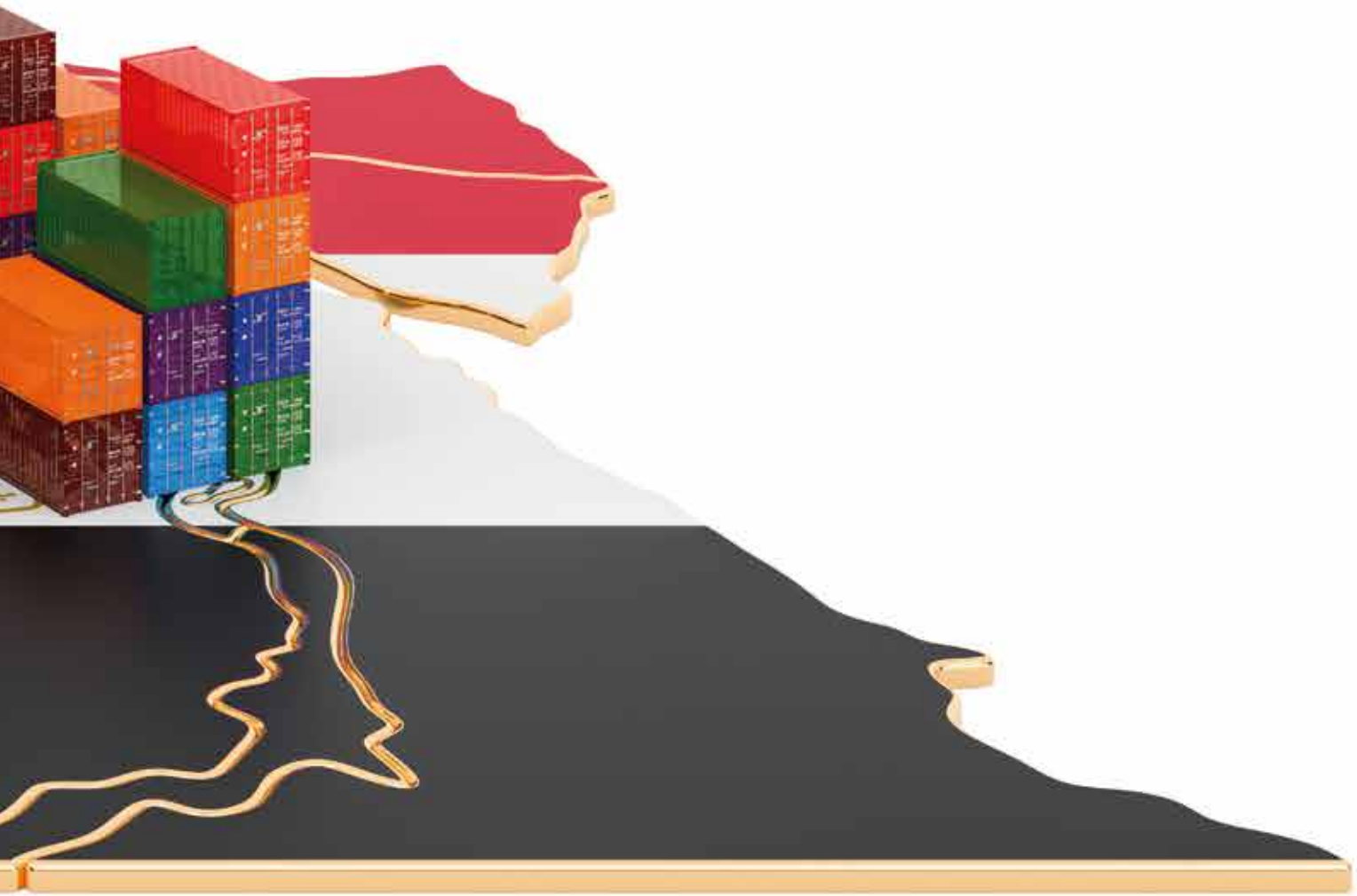

(١٧) المصدر: وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٦، خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية.

(١٨) المصدر: جريدة المال، ٢٠٠٧، جدل حول قدرة الشركات المحلية على تأمين الصادرات.

أفضل الممارسات الدولية لتنمية الصادرات إلى دول الكوميسا

أفضل الممارسات الدولية لتنمية الصادرات إلى دول الكوميسا

يعني ذلك القسم بإلقاء الضوء على أبرز السياسات التي اتبعها -ولا يزال- كلٌ من الصين والهند لدعم التدفق التجاري فيما بينهما والدول الإفريقية بشكل عام ودول الكوميسا على نحو الخصوص، وذلك باعتبارهما من أفضل الدول المصدرة إلى دول الكوميسا. وهناك عدد من العوامل الموضوعية التي ساعدت على تعزيز أواصر التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والهند من جانب، ودول الكوميسا من جانب آخر، يأتي في مقدمتها:

١- سياسات تنمية الصادرات الصينية إلى دول الكوميسا

تمويل التنمية في إفريقيا بشكل عام ودول شرق إفريقيا بشكل خاص نظير تعزيز التبادل التجاري

تضطلع الصين بتقديم قروض إلى الدول الإفريقية نظير تأمين وصولها إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها هذه البلاد، وتشجيع الدول الإفريقية على الاستيراد من الصين. فقد بلغ إجمالي قيمة القروض التنموية التي قدمتها الصين إلى الدول الإفريقية في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩ لتمويل المشروعات التنموية ١٥٣ مليار دولار أمريكي، منها ٥٧,٢ مليار دولار أمريكي قيمة القروض المقدمة إلى دول الكوميسا (ما يوازي ٣٧,٤٪ من قيمة القروض المقدمة من الصين). ويتبين من شكل (١١) أن إثيوبيا تتصدر قائمة دول الكوميسا فيما يتعلق بتلقي القروض الصينية.

شكل (١١): القروض الصينية لتمويل التنمية في دول الكوميسا

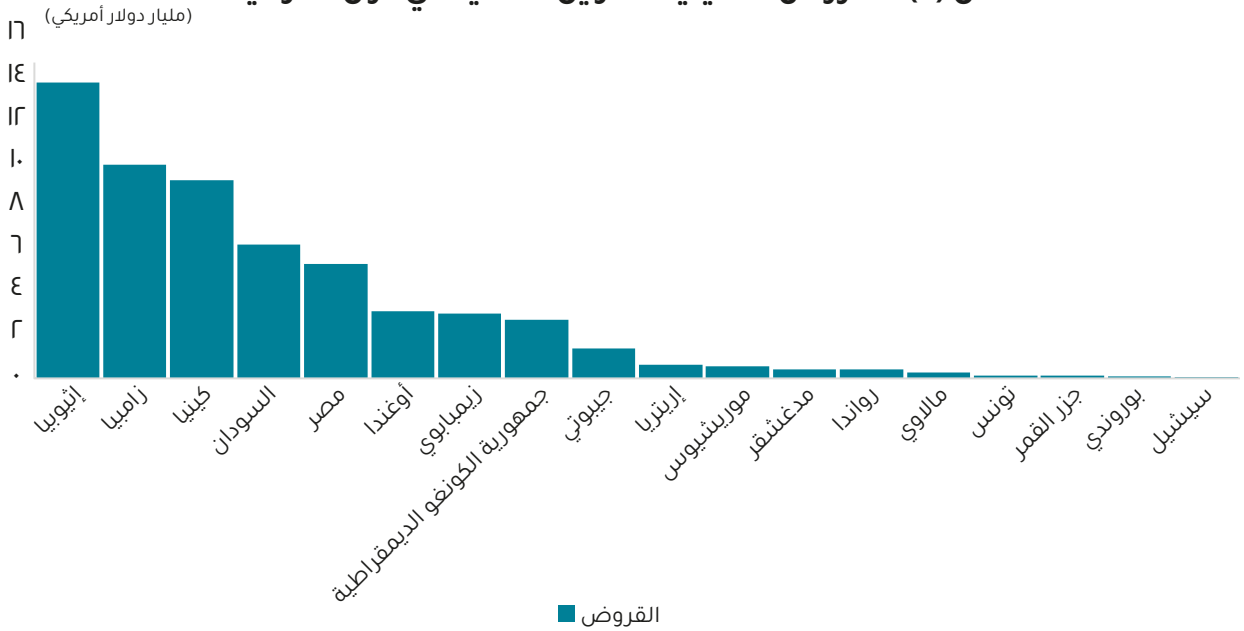

المصدر: China Africa Research Intiative. https://chinaafricaloandata.bu.edu/

تمويل المشروعات التي تساهم في تيسير التدفقات التجارية

تقوم الصين بتمويل المشروعات التي تساعد على تسهيل التبادل التجاري فيما بينها والدول الإفريقية، فتجدر الإشارة إلى أن تمويل مشروعات النقل تأتي في مركز الصدارة بين المشروعات التنموية التي تمولها الصين، وذلك بقيمة ٤٦,٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩. ويأتي تمويل محطات الطاقة في المركز الثاني من ضمن المشروعات التي تمولها الصين وذلك بقيمة ٣٨,٠ مليار دولار أمريكي، ثم التعدين في المركز الثالث، حيث بلغت قيمة القروض الصينية ١٨,٤ مليار دولار أمريكي [١٩] .

(١٩) المصدر: China Africa Research Intiative. https://chinaafricaloandata.bu.edu/

التوسع في تمويل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير التمويل اللازم للتنمية والتحديث الاقتصادي والمادي اللازم لاستدامة النمو والتحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية [٢٠].

الصين التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها والدول الإفريقية من خلال تدشين عدة مبادرات لدعم نمو الصادرات الصينية منذ التسعينيات من القرن الماضي.

٢- سياسات تنمية الصادرات الهندية إلى دول الكوميسا

بدء مفاوضات تجارية لتعزيز التبادل التجاري

وفقًا لموقع وزارة التجارة والصناعة الهندي، شرعت الهند في الدخول في مفاوضات تجارية لإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الكوميسا، بغرض تيسير التبادل التجاري بين كلا الطرفين [٢١] وفي هذا السياق، تم تشكيل مجموعة دراسة مشتركة لدراسة جدوى اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والكوميسا. وقد انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل المشترك بين الهند والكوميسا في لوساكا في ٣٠-٣١ يوليو ٢٠١٢، وتقرر خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء المشترك أن يقوم فريق العمل المشترك بين الهند والكوميسا بإصدار تقرير مشترك يتضمن توصياته للنظر فيها. وقد أعطى جانب الكوميسا موافقته على هيكل تقرير "الدعم الفني المشترك" الذي اقترحه الجانب الهندي وطلب الأمين العام للكوميسا الشروع في مسودة تقرير "الدعم الفني المشترك" الذي سيتم فحصه لاحقًا من قبل أعضاء الكوميسا.

تنفيذ أنشطة لترويج التجارة

بمناسبة اليوم العالمي للقطن الذي نظمته منظمة التجارة العالمية في جنيف في ٧ أكتوبر ٢٠١٩، أعلنت وزارة التجارة والصناعة الهندية عن إطلاق المرحلة الثانية من برنامج الدعم الفني لمحصول القطن في ١١ دولة إفريقية، ويركز البرنامج على زيادة إنتاج القطن، وتحسين صناعة ما بعد الحصاد، فضلا عن بناء قدرات قطاع المنسوجات المرتكزة على القطن في هذه الدول. ويهدف البرنامج إلى: تعزيز إنتاجية قطاع القطن، وتحسين المنتجات الثانوية، وتعزيز صناعة غزل ونسج القطن. وفي هذا الإطار، أعدت اللجنة التوجيهية الأولى للمرحلة الثانية من البرنامج خطة العمل التي سيتم تنفيذها وفقًا لذلك بما يعين على تعزيز الإنتاجية، وتنمية المهارات وبناء القدرات، وتطوير ريادة الأعمال، وتنفيذ برامج خلق الوعي والأنشطة الأخرى [٢٢].

إطلاق مبادرات بغرض التوسع في إفريقيا

أطلق بنك التصدير والاستيراد الهندي -المملوك للدولة- برنامج "التركيز على إفريقيا" (Focus Africa Programme)) عام ٢٠٠٢؛ بغرض توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية مع دول بعينها في المنطقة. فقد تم التركيز في بادئ الأمر على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع كل من إثيوبيا وكينيا وموريشيوس، ثم تمت تنمية أواصر العلاقات الاقتصادية مع نيجيريا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وغانا. وبموجب ذلك، تقدم الهند قروضا بشروط ميسرة إلى الدول الإفريقية لتنمية اقتصاداتها نظير قيام هذه الدول باستيراد السلع الهندية [٢٣].

قيام السفارات الهندية المنتشرة في إفريقيا بمساندة الشركات الهندية التي ترغب في تصدير منتجاتها إلى الدول الإفريقية [٢٤] .

(٢٠) المصدر: Busse, M., Erdogan, C., and Muhlen, H. 2014. Opcit.

(٢١) المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة الهندي/https://commerce.gov.in/about-us/divisions/foreign-trade-territorial-division/foreign-trade-africa

(٢٢) المصدر: World Trade Organization. 2019. World Cotton Day Partners` Conference on Support for Cotton and Cotton By-Products, India's Statement.

(٢٣) المصدر: Wagner, C. 2019. India's Africa Policy. Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs. SWP Research Paper 9 July 2019, Berlin.
https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2019RP09_wgn_Web.pdf

(٢٤) المصدر: World Trade Organization and Confederation of India Industry. 2013. India-Africa: South-South Trade and Investment for Development.

أبرز الجهود الحكومية الحالية لتعزيز الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

DASHBOARD

أبرز الجهود الحكومية الحالية لتعزيز الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

انطلاقًا من حرص مصر على تعزيز أواصر العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الإفريقية، شرعت مصر في تطبيق عدد من البرامج والخطط في هذا الإطار، لعل من أبرزها:

IPAs Africa Forum
INTEGRATION FOR GROWTH

١- إطلاق أعمال منتدى "وكالات ترويج الاستثمار في إفريقيا: التكامل من أجل النمو[٢٥]:

أطلقت مصر أعمال منتدى "وكالات ترويج الاستثمار في إفريقيا: التكامل من أجل النمو" بحضور رؤساء هيئات الاستثمار في ٣٣ دولة إفريقية وعدد من المؤسسات الدولية، وعدد من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال المصريين والأفارقة، وعدد من ممثلي التكتلات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإفريقية. ويهدف المؤتمر إلى مناقشة عدة موضوعات من أبرزها: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إفريقيا، ودور برامج الإصلاح الاقتصادي في تعزيز قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة التحديات العالمية والحد من التوابع السلبية لجائحة كورونا. كما تتضمن موضوعات المنتدى عرض أهم إنجازات وتجارب الدول الإفريقية في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية كوسيلة لربط إفريقيا وتحسين قدراتها التنافسية العالمية، وفرص التعاون الإقليمي في مجالات الزراعة والصناعة بين دول القارة، وفرص الوصول إلى الأسواق العالمية. ذلك فضلا عن، المشروعات المختلفة التي تنفذها مصر في دول الكوميسا والتي تتنوع ما بين إقامة السدود، وتنفيذ مشروعات بنية تحتية، وتقديم المساعدات الطبية، وتقديم دورات تدريبية، وغيرها.

(٢٥) المصدر: خبر صحفي، جريدة اليوم السابع (٢ يونيو ٢٠٢١) https://www.youm7.com/story/20212/6/

٢- برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (ديسمبر ٢٠٢٠- سبتمبر ٢٠٢١)[٣٦] .

» **هدف البرنامج:** تعزيز قدرة المصدرين الحاليين وخلق جيل جديد من المصدرين، وتشجيع وتطوير منتجات تصديرية جديدة في الأسواق الحالية، وفتح أسواق جديدة واعدة في إفريقيا.

» **عن البرنامج:** قامت وزارة التجارة والصناعة المصرية بالشراكة مع هيئة تنمية الصادرات بوضع خطة مقترحة لتعزيز صادرات مصر إلى الدول الإفريقية. وهو ما يتأتى من خلال:

- تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات التصديرية غير المستغلة بدول القارة الإفريقية.
- زيادة الصادرات المصرية في إفريقيا في القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة والتي تتمتع بقدرة على النفاذ إلى أسواق الدول الإفريقية.
- تنفيذ لقاءات توفيق الأعمال بين المصدرين والمستوردين في الدول الإفريقية.

» **التنفيذ:** هيئة تنمية الصادرات في مصر بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمجالس التصديرية بالإضافة إلى اتحاد الصناعات المصرية.

» **القطاعات التصديرية المستهدفة:** مواد البناء، والصناعات الكيماوية، والصناعات الطبية والصيدلانية، والصناعات الهندسية، والطباعة والتعبئة والمنتجات الورقية، بالإضافة إلى قطاع الأثاث.

» **الدول الإفريقية المستهدفة:**

شرق إفريقيا: كينيا وأوغندا وتنزانيا وإثيوبيا، ورواندا.

- **غرب إفريقيا:** السنغال وساحل العاج ونيجيريا وغانا والكاميرون وغينيا.
- **إفريقيا الجنوبية:** جنوب إفريقيا وأنجولا وزامبيا وزيمبابوى.
- **آلية التنفيذ:** إقامة عدد من ورش العمل في محافظات: القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، وبورسعيد، وأسوان للشركات المصرية في القطاعات المستهدفة وذلك للأهداف التالية:
- رفع الوعي بفرص التصدير في السوق الإفريقية، وكذلك المتطلبات الفنية والمواصفات المطلوبة للدخول في الدول الإفريقية الواعدة.
- تقديم خدمات التوجيه والتخطيط التصديري لتوعية الشركات المصدرة بآليات النفاذ إلى الأسواق الإفريقية.

تأتي جهود مصر لتنمية الصادرات إلى دول الكوميسا ضمن نطاق أوسع وهو تنمية العلاقات التجارية مع إفريقيا بشكل عام.

(٣٦) المصدر: موقع وزارة التجارة والصناعة.

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

٣- اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[٢٧] .

وقعت مصر اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وقد تم إطلاق المرحلة التشغيلية للاتفاقية رسميًا في ٧ يوليو ٢٠١٩. تماشياً مع قرار الإعلان المعتمد خلال القمة الاستثنائية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد في ٥ ديسمبر ٢٠٢٠، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١ [٢٨].

الدول الأعضاء: وقعت جميع الدول الإفريقية على الاتفاقية عدا إريتريا [٢٩].

الهدف: إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، مما يسمح بالتالي بخلق سوق قارية لكل السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية مما يؤدي إلى إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. وتشمل الاتفاقية سلعًا وخدمات وآلية لتسوية المنازعات الناشئة أو التي تنشأ بين دول الاتحاد الإفريقي، كما تم الانتهاء من نصوص الاتفاق فنيا وقانونيا، والتي تشمل قواعد المنشأ، والتعاون الجمركي، وتسهيل التجارة، والقيود غير الجمركية، وتجارة الترانزيت، والمعالجات التجارية.

الإجراءات: تحرير الجمارك عن ٩٠٪ من السلع بين دول الاتحاد، بهدف الوصول إلى صفر جمارك خلال ٥ سنوات للدول النامية و١٠ سنوات للدول الأقل نموًا.

موقف التنفيذ: يجرى التفاوض حاليًا على جداول الالتزامات لكل دولة.

مشروع القاهرة - كيب تاون للربط بين مصر وإفريقيا[٣٠]

الهدف من المشروع: ربط دول شمال إفريقيا بدول الجنوب، من خلال إنشاء الطرق البرية العابرة لدول القارة. وقد بدأت مصر في تنفيذ المرحلة الأولى للجزء الخاص بالمشروع داخل الحدود المصرية والذي سينطلق من القاهرة إلى المنيا، على أن يجري العمل في المرحلة الثانية من المنيا إلى أسيوط، أما المرحلة الثالثة ستبدأ من أسيوط حتى قنا، والرابعة والأخيرة ستبدأ من قنا وحتى معبر أرقين على الحدود مع السودان. وسيمر الطريق البري العملاق عبر ٩ دول إفريقية وهي (مصر، والسودان، وكينيا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي، والجابون، حتى يصل إلى كيب تاون عاصمة جنوب إفريقيا). ومن الملاحظ أن ٥ من أصل ٩ من هذه الدول من دول الكوميسا.

(٢٧) المصدر: وزارة التجارة والصناعة. ٢٠١٩. تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الإفريقية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٩.

(٢٨) المصدر: Trade Law Center. 2021. The African Continental Free Trade Area. https://www.tralac.org/documents/resources/infographics/2605-status-of-afcfta-ratification/file.html

(٢٩) المصدر: Trade Law Center. 2021. Opcit, page 33

(٣٠) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات. ٢٠١٩. مصر وإفريقيا.. مشروعات تنموية متعددة.

خطة وزارة التجارة والصناعة للتوجه نحو إفريقيا عام ٢٠٢١[٣١]

تستهدف وزارة التجارة والصناعة التوجه نحو إفريقيا، وذلك للأهداف التالية:

- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات والترتيبات التجارية مع الدول الإفريقية.
- تمثيل مصالح مصر الاقتصادية في المنظمات الإفريقية.
- دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الحفاظ على حصة مصر في أسواق التصدير الحالية وتنمية أسواق تصديرية جديدة لدعم الإنتاج والتشغيل.
- الترويج للاستثمارات المصرية في القطاعات ذات الأولوية للدول الإفريقية ونقل التكنولوجيا.

اقتراح خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية[٣٢]

عن الخطة: ساهمت وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة لتنمية الصادرات بإعداد ورقة بحثية بهدف:

- دراسة الوضع الحالي للعلاقات التجارية بين مصر والدول الإفريقية دون الدول العربية.
- تحليل الفرص التصديرية المتاحة لمصر.
- استعراض عدد من التوصيات لزيادة وتعزيز الوجود المصري في الدول الإفريقية.

قيام وزارة الموارد المائية والري المصرية بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية[٣٣]

تمثلت أبرز المشروعات التي تنفذها وزارة الموارد المائية والري في:

- إنشاء ٥ سدود، وحفر ٧٥ بئرًا جوفيًا، وميكنة ٢ بئر جوفي لتوفير مياه الشرب النقية بأوغندا.
- حفر ١٨٠ بئرًا جوفيًا في كينيا.
- حفر ٦٠ بئرًا جوفيًا في تنزانيا.
- حفر ١٠ آبار جوفية بإقليم دارفور.
- تنفيذ ٦ محطات مياه شرب جوفية لتوفير مياه نقية لمواطني مدينة جوبا بجنوب السودان.
- تدريب ٤٣٧ متدربًا إفريقيًا من خلال أكثر من ٣٥ دورة في مجال الإدارة على المستوى الحقلي وتصميم وصيانة السدود وغيرها.
- كذلك تقوم مصر بإنشاء مركز للتنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية في إطار التعاون الثنائي بين مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتعظيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- تقوم مصر كذلك بتنفيذ مشروع لمقاومة الحشائش المائية بالبحيرات العظمى في أوغندا منذ ١٩٩٩.
- تم توقيع مذكرة تفاهم لمشروع إنشاء سدود حصاد مياه الأمطار بجنوب السودان وإعداد دراسات الجدوى لإنشاء سد "واو"، بالإضافة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة كسيسي بغرب أوغندا وجار التحضير للمرحلة الثانية، ويهدف المشروع إلى حماية المقاطعة من أخطار الفيضان، وحماية الممتلكات والمواطنين من التشريد.

(٣١) المصدر: وزارة التجارة والصناعة. ٢٠٢٠. خطة وزارة التجارة والصناعة للتوجه نحو إفريقيا ٢٠٢٠/٢٠٢١. قطاع التمثيل التجاري.
(٣٢) المصدر: وزارة التجارة والصناعة. ٢٠١٦. خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية.
(٣٣) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات. ٢٠١٩. (موقع سبق ذكره).

الوجود الفعال لشركة المقاولون العرب داخل إفريقيا (٣٤)

توجد المقاولون العرب بداخل ٢٣ دولة إفريقية عبر تنفيذ حزمة ضخمة من مشروعات البنية التحتية، وأعمال الطرق الكبرى، بالإضافة إلى المشروعات السكنية، والصحية، كإنشاء المستشفيات الكبرى، ومشروعات الطرق الضخمة وتستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الأعمال بدول القارة الإفريقية، والذي يتراوح بين (١-١,٥) مليار دولار سنويًا. وفي ذلك الإطار، قامت الشركة بالمشروعات التالية في دول الكوميسا:

- إنشاء مبنى السفارة النرويجية والهيئة الوطنية لإدارة البيئة في كمبالا بأوغندا، وأيضًا تصميم وتنفيذ مبنى وزارة الدفاع بالعاصمة الرواندية كيجالي.
- تنفيذ مشروع تطوير وتوسعة مصنع أسمنت في عطبرة وكوبري على النيل يربط بين شندي والمتمة في السودان، ومشروع المرسى النهري بمدينة "أكواجوك" بجنوب السودان، فضلًا عن إنشاء كوبري رادس - حلق الوادي، وكوبري الطويل بتونس.

جهود وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٣٥)

أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الدولة المصرية تسعى إلى إنشاء ٢٢ مزرعة نموذجية بحلول ٢٠٢٠، في إطار دعم التوجه المصري إلى إفريقيا، والتي أنشئ منها حتى الآن ثماني مزارع، وقد افتتحت القاهرة، منتصف سبتمبر ٢٠١٨، مزرعة نموذجية على مساحة ٢٥٠٠ فدان بمدينة كوبالي في دولة زامبيا، وأعلنت وزارة الزراعة افتتاح مزرعة نموذجية في زامبيا على مساحة ستة آلاف فدان، وما زال العمل جاريًا لتنفيذ عدد من المزارع النموذجية للإنتاج الحيواني في دول مالي وكينيا وإريتريا.

تدشين صندوق استثماري موحد (٣٦)

دشنت الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) صندوقًا استثماريًا موحدًا، في اتفاق بين قادة الدول الثلاث، مطلع فبراير ٢٠١٨، ويستهدف الصندوق تفعيل بنود التعاون التجاري والتنموي للبنية التحتية للدول الثلاث، وبخاصة في مجال الصحة والتربية والتعليم والخبرات الفنية والهندسية التي تمتلكها القاهرة في مجال الأمن والمياه والصحة.

الإعلان عن عدد من المبادرات والمشروعات في مجال الاتصالات (٣٧)

تم الإعلان عن عدد من المبادرات والمشروعات ومنها على سبيل المثال مبادرة "إبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية"، وكذلك تنمية قدرات وتأهيل ١٠ آلاف شاب مصري وإفريقي على تطوير الألعاب والتطبيقات الرقمية باستخدام أحدث التقنيات، وتحفيز تأسيس ١٠٠ شركة ناشئة مصرية وإفريقية في هذا المجال، كما أعلن الرئيس السيسي عن إنشاء "المركز التقني لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي يتيح استخدام التكنولوجيات المساعدة المناسبة كوسيط للتواصل عبر الهواتف.

نقل الخبرات المصرية في مجال الرعاية الصحية (٣٨)

تسعى وزارة الصحة المصرية لنقل خبراتها في علاج فيروس سي إلى إفريقيا، على أن يتم البدء بدول حوض النيل، وذلك بإرسال كوادر طبية إلى أماكن انتشار المرض في هذه المناطق، وأعلنت الوزارة عن نقل خبراتها في علاج الملاريا، وقدمت أيضًا وحدات للغسيل الكلوي بأديس أبابا في إثيوبيا وتم تسجيل دواء مهم في علاج الملاريا، حيث يمكن الاستفادة منه في علاج هذا المرض بدول القارة السمراء.

(٣٤)، (٣٥)،(٣٦)،(٣٧)،(٣٨) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩، (موقع سبق ذكره).

الوجود الفعال في المؤتمرات الإفريقية [٣٩]

شاركت مصر بفاعلية في:

- قمة الإصلاح المؤسسي والمالي للاتحاد الإفريقي في نوفمبر ٢٠١٨.
- قمة الكوميسا العشرين خلال يومي ١٨ و١٩ يوليو ٢٠١٨ في لوساكا.
- قمة منتدى التعاون الصين - إفريقيا خلال يومي ٣ و٤ سبتمبر ٢٠١٨ في بكين.
- الاجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا "التيكاد" يومي ٦ و٧ أكتوبر ٢٠١٨.
- استضافة كل من المؤتمر السابع لوزراء التجارة الأفارقة بالقاهرة خلال يومي ١٢ و١٣ ديسمبر ٢٠١٨.
- استضافة المعرض الأول للتجارة البينية الإفريقية خلال الفترة من ١١ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٨.

تنفيذ برامج لبناء القدرات من قبل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية [٤٠]

نظمت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، العديد من الدورات، وقدمت بعض المساعدات والمنح، جاءت على النحو التالي:

- نظمت الوكالة بدءا من ٢٠١٨/١/١ عدد (٥٤) دورة تدريبية، كما نظمت عدد (٦) دورات بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA) في مجالات إدارة الأعمال، والصحة، والزراعة والتنمية والاستزراع السمكي شارك بها (٩٢) متدرباً، وتم تنفيذ عدد (٣) دورات تدريبية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في السودان وكينيا وتنزانيا، في مجالات الزراعة والاستزراع السمكي بمشاركة ٤٥ متدربًا.
- تم إنشاء أقسام طبية مصرية بكل من جنوب السودان وإريتريا وبوروندي، وإرسال وفود طبية مصرية لتركيب المعدات وتدريب الطواقم الطبية لتشغيلها، كما تم تسيير عدد ٢ قافلة طبية إلى وادي حلفا بالسودان وجوبا.
- قدمت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عدد ٢٠ معونة إنسانية ولوجستية إلى عدد (١١) دولة إفريقية.
- قامت الوكالة بالإشراف على تمويل وتنفيذ ثلاث مشروعات لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية في إريتريا.

مشروع الربط المائي (الإسكندرية - فيكتوريا) [٤١]

هو مشروع للربط المائي بين بحيرة فيكتوريا الواقعة في إفريقيا ومياه البحر الأبيض المتوسط في مصر، ويساهم المشروع في عمل نهضة إقليمية لكل دول حوض النيل، مما سيكون له تأثير إيجابي على حركة التجارة والصناعة والسياحة على طول الممر الملاحي لنهر النيل، وتقع بحيرة فيكتوريا في وسط القارة الإفريقية، وتطل عليها ٣ دول إفريقية هي (أوغندا، وتنزانيا، وكينيا)، بمساحة تبلغ حوالي ٦٩,٤٩٠ كم٢، وبطول ٤١٠ كم، وعرض ١,٥ كم.

يأتي الربط المائي ضمن رؤية مشروع "قارة واحدة - نهر واحد - مستقبل مشترك"، وتم البدء في تنفيذه عبر تطوير قناطر أسيوط، وتقدر تكلفة تنفيذ المشروع بالكامل ١٨ مليار دولار، وسيتضمن المشروع إنشاء ممرات تنمية تشمل مجاري نهرية بنهر النيل وبحيرة فيكتوريا، وسكة حديد وطرقًا برية وشبكات للإنترنت ومراكز لوجستية وتنمية تجارية وسياحية بين دول حوض النيل، بالإضافة إلى تنشيط التجارة بين دول القارة، يتم تمويل المرحلة الأولى لدراسة المشروع بواسطة بنك التنمية الإفريقي، بمبلغ ٦٥٠ ألف دولار أمريكي، وذلك لبناء قدرات الدول في مجال النقل النهري وإعداد الدراسات للأطر القانونية للملاحة النهرية بنهر النيل، ووضع جدوى الدراسة، على أن تتحمل مصر تمويل وإعداد دراسة ما قبل الجدوى.

موقف التنفيذ: جار البحث حاليا عن إيجاد تمويل للمرحلة الثانية من المشروع (مرحلة دراسات الجدوى)، وذلك من خلال التنسيق مع كل جهات الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية للتسويق للمشروع [٤٢].

(٣٩),(٤٠),(٤١) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات. ٢٠١٩. (موقع سبق ذكره).
(٤٢) المصدر: وزارة الموارد المائية والري. ٢٠٢١. مذكرة عن مشروع الممر الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط. (بيانات غير منشورة).

سكك حديدية تربط مصر بدولة السودان (٤٣)

يستهدف المشروع العملاق إنشاء سكة حديد تربط دول إفريقيا ببعضها البعض، وستكون انطلاقتها من الأراضي المصرية من العاصمة الثانية الإسكندرية حتى الخرطوم. وجاءت فكرة المشروع بتوجيهات من الرئيس "السيسي" خلال زيارته للعاصمة السودانية، الخرطوم، وسيبلغ طول السكة الحديد ما يقرب من ٩٠٠ كم، وكان التحدي الأكبر الذي واجه المشروع هو عدم تناسب سكك حديد مصر مع سكك حديد السودان، لذا تم الاتفاق بين البلدين على تغيير خط سكك حديد السودان لاستبدالها بحديثة تتناسب مع المواصفات المصرية.

ويهدف المشروع إلى تسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين، بل سينقل القطار الركاب والبضائع معا، وسيمتد في الأراضي السودانية بطوال ٢٥٠ كم، بإجمالي ٩٠٠ كم في البلدين، ويذكر أنه في نوفمبر ٢٠١٨، حددت وزارة النقل خط سير القطار بحيث يصبح امتدادا لخط قطار (إسكندرية - أسوان) وصولا إلى الخرطوم.

موقف التنفيذ الحالي للمشروع: تم الاتفاق على قيام هيئة تخطيط مشروعات النقل بالتنسيق مع استشاري المشروع لاستكمال دراسة التكلفة المالية والجدوى الاقتصادية واختيار المسار الأفضل للعرض على اللجنة الفنية المشتركة بين الجانبين لاعتماده. وقد وافق الصندوق الكويتي على تمويل دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع بمنحة بقيمة (٧٥٠) ألف دينار كويتي حوالي (٢٠٥) ملايين دولار أمريكي، وجار التنسيق مع وزارة التعاون الدولي والصندوق الكويتي على اختيار استشاري لإعداد الدراسات المطلوبة (٤٤).

(٤٣) المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩، (موقع سبق ذكره).
(٤٤) المصدر: وزارة النقل، ٢٠٢١، (بيانات غير منشورة).

TRAIN TICKE
Valid for one journey from
Cairo
To
Alexand
Departure
جمهورية مصر العربية

مقترحات أخرى لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

مقترحات أخرى لتنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

فيما يلي بعض الإجراءات المقترحة لتعزيز الجهود الحكومية نحو تنمية الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا مصنفة وفقا لثلاثة محاور رئيسة:

أولا: تعزيز التعاون الاستراتيجي بين مصر والدول الإفريقية:

١- الاستفادة من المؤتمرات والمحافل الدولية التي يجري تنظيمها لبناء شراكات قوية مع الدول الإفريقية من خلال إطلاق مبادرات لتنمية دول إفريقيا بما يستجيب مع احتياجات هذه الدول . إذ يمكن نقل الخبرات المصرية في شتى المجالات منها على سبيل المثال، مواجهة أزمة كورونا، والتحول الرقمي، والتنمية المستدامة، وغيرها. ويأتي ذلك في إطار تعاون دول الجنوب.

٢- تكوين فريق بحثي متعدد التخصصات يتولى إدارة ملف العلاقات التجارية مع إفريقيا، ومنها، دول الكوميسا من الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي. وتقع مهمة هذا الفريق في تصنيف الدول الإفريقية وفقا لعدة مؤشرات: الاحتياجات التنموية، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والمؤشرات التجارية، والمؤشرات المالية والنقدية، وغيرها.

٣- إنشاء مرصد موحد لبيانات ودراسات والتحليلات عن الدول الإفريقية داخل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالشراكة بين وزارة التعليم العالي (كلية الدراسات الإفريقية) ووزارة الخارجية المصرية والمراكز البحثية المختلفة.

ثانيا: تنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية:

١- تفعيل الخطط الموضوعة من قبل وزارة التجارة والصناعة لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية مع مراعاة احتياجات كل إقليم على حدة مع وضع مؤشرات لمتابعة وتقييم كفاءة التنفيذ. فقد تضمنت الدراسة تقديم خطة عمل مقترحة على مدى٤ سنوات لتعزيز تنمية الصادرات المصرية إلى إفريقيا. ويقترح في ذلك الإطار:

- تعميم الخطة على المستوى القومي وتزويدها بمؤشرات تفصيلية لمتابعة الأداء. وهو ما يساعد على تركيز الجهود الحكومية بما يتواءم مع احتياجات كل إقليم ومن ثم تعزيز أثرها المأمول على الصادرات.
- وضع استراتيجية مرنة للترويج للصادرات المصرية بما يتوافق مع مؤشرات التجارة الحالية مع كل دولة.

٢- استمرار دعم الجهود الحكومية الحالية الرامية إلى تعزيز صادرات مصر إلى إفريقيا.

- فمشروع القاهرة-كيب تاون يسهم في تقليل وقت الشحن إلى ٤ أيام؛ مما يحمي السلع من التلف. كما أن برنامج جسور يستهدف تعزيز الصادرات المصرية إلى بعض دول الكوميسا (مثل: كينيا وأوغندا وتنزانيا وإثيوبيا، ورواندا). وذلك من خلال رفع وعي المصدرين المصريين بالفرص التجارية المتاحة في هذه الدول وتنظيم لقاءات مشتركة مع القطاع الخاص في هذه المناطق.
- كما تساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيل نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الإفريقية. ويقترح في ذلك الإطار، وضع مؤشرات لمتابعة تنفيذ هذه البرامج والمبادرات وقياس آثارها على الصادرات.

٣- التنسيق مع الجهات المعنية لتعظيم الاستفادة من إمكانات التصدير المتاحة وغير المستغلة بعد. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال وضع خطة لتنمية السلع ذات الإمكانات التصديرية، كل سلعة على حدة، ويقترح في ذلك الإطار [٤٦] :

- حصر بيانات عن الإنتاج والاستهلاك المحلي من هذه السلع إلى جانب الصادرات والواردات، بما يعين على دراسة إمكانية زيادة الإنتاج.
- عقد لقاءات مع منتجي هذه السلع ودراسة متطلبات زيادة الإنتاج بغرض التصدير مع التنسيق مع المجالس التصديرية المتخصصة.د

(٤٥) المصدر: وزارة التجارة والصناعة. ٢٠١٦. خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية.
(٤٦) المصدر: وزارة التجارة والصناعة. ٢٠١٦. (مرجع سبق ذكره)

ثالثا: تشجيع القطاع الخاص على التوجه نحو إفريقيا

١. إعداد دراسة لاستطلاع آراء وتقييم احتياجات رجال الأعمال في مصر للتصدير لإفريقيا ومنها دول الكوميسا، مع العمل على متابعة تذليل أية مشكلات يواجهونها.

٢. تشجيع الاستثمار في شركات ضمان الصادرات. وذلك لدورها في توفير ضمانات الدفع للمصدر من خلال تغطية عملية السداد من جانب المستورد لتلك الأقساط المستحقة بما يسهم ضمنيا في مساندة المصدرين المصريين ودعم نمو الاقتصاد القومي(٤٧). ويجب مراعاة بعض القواعد الحاكمة، ومنها:

- مدى سلامة البيئة الاقتصادية والتشريعية في الدول المستوردة،
- فضلا عن مدى تضامن الدولة مع مستورديها في دفع الأقساط المستحقة، خاصة أن شركات ضمان الصادرات تغطي المخاطر المحتملة وتوفر ضمانات للسداد.

ويقترح في ذلك الإطار:

- حصر الشركات العاملة في هذا المجال في الوقت الحالي واستطلاع آرائهم حول نشاط ضمان الصادرات ورصد أفضل الممارسات والمشكلات البارزة بما يعين على دراسة الجدوى الاقتصادية لنشاط ضمان الصادرات وتفعيل دورها الحالي.
- تقديم حوافز ضريبية للقطاع الخاص حال الاستثمار في شركات ضمان الصادرات، على أن يتم ربط قيمة هذه الحوافز بعدد صفقات التصدير التي أجرتها الشركة. وفي حال عزوف القطاع الخاص عن الانخراط في نشاط تأمين الصادرات، يمكن للحكومة المصرية إنشاء شركة لهذا الغرض مع الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري للتزويد بمعلومات عن فرص التصدير الممكنة إلى الدول الإفريقية، ودراسة المخاطر المحتملة ووضع سيناريوهات بديلة.

٣. مراجعة مؤشرات أداء الموانئ المصرية بشكل مستمر بما يعين على تحسين كفاءتها ودعم الخدمات اللوجستية. وهناك عدة معايير لقياس أداء الموانئ منها:

- التسهيلات الخاصة بالمناولة، والتزام الميناء بالمعايير الدولية لأمن السفن والموانئ والكود الأمني.
- المعدلات الإنتاجية للميناء.
- معدل النمو السنوي.
- تسهيل الخدمات ذات القيمة المضافة، وتطبيق الإدارة الإلكترونية في جميع الأعمال المينائية المختلفة.
- مستوى كفاءة العنصر البشري.

ويعين ذلك على تحديد مناطق القصور وفقًا لكل ميناء ووضع خطة شاملة للتطوير؛ مما يساعد على تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة. ويقترح في ذلك الإطار تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير الموانئ.

◀ التطوير الهيكلي للشركة القابضة للنقل البحري وشركاتها التابعة بما يعين على رفع كفاءة خدمات النقل المقدمة والبناء على ما تمتلكه هذه الشركات من إمكانات في مجال النقل البحري والشحن والتفريغ والتخليص الجمركي والتجارة الخارجية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه جارٍ العمل على دراسة مقترح إنشاء أسطول تجاري مصري لخدمة تجارة مصر مع القارة الإفريقية.

◀ دعم الاستثمار في البنية التحتية بغرض التصدير في دول الكوميسا. ويقترح في هذا الإطار، تشجيع البنوك والشركات المصرية على التقدم بمناقصات لتمويل مشروعات البنية التحتية في دول الكوميسا على غرار الصين.

◀ إقامة صندوق مشترك لتمويل التدفق التجاري بين مصر ودول الكوميسا، وذلك على غرار "الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا". ويقترح كذلك ضم دول شمال إفريقيا لهذا الصندوق؛ وذلك بغية الاستفادة من الخبرات الدولية المختلفة لتسهيل التدفق التجاري إلى الدول الإفريقية.

◀ الاستعانة بخدمات البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد "AFRIEXIM Bank" لدعم الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية. وذلك من أجل تنظيم لقاءات مشتركة مع القطاع الخاص في الدول المستهدفة.

◀ التنسيق مع المجالس التصديرية لدراسة القطاعات الواعدة وفقًا لكل صناعة إلى جانب تنظيم لقاءات عمل مشتركة مع ممثلي الحكومات الإفريقية.

(٤٧) المصدر: دحو، سليمان. ٢٠١٦. التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التيسير. جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الحمصي، جمال الدين. ٢٠١٧. خريطة التجارة الدولية. تطوير الأعمال وتحليل تنافسية المنتجات والبلدان باستخدام تدفقات التجارة العالمية. دليل المستخدم والإطار التحليلي مع تطبيقات على الاقتصاد الأردني والخليجي. الطبعة الأولى، عمان.

- دحو، سليمان. ٢٠١٦. التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التيسير. جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

- مركز التجارة الدولي، خريطة التجارة الدولية. (الموقع الإلكتروني، صفحات متفرقة).

- الموقع الرسمي لتجمع دول الكوميسا.

- موقع وزارة التجارة والصناعة الهندي.

- الهيئة العامة للاستعلامات. ٢٠١٩. مصر وإفريقيا. مشروعات تنموية متعددة.

- الهيئة العامة للاستعلامات. مصر والتجمعات الإفريقية.

- وزارة التجارة والصناعة. ٢٠٢٠. خطة وزارة التجارة والصناعة للتوجه نحو إفريقيا ٢٠٢٠/٢٠٢١. قطاع التمثيل التجاري.

- وزارة التجارة والصناعة. ٢٠١٩. تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الإفريقية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٩

- وزارة التجارة والصناعة. ٢٠١٦. خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

• Busse, M., Erdogan, C., and Muhlen, H. 2014. China's Impact on Africa: The Role of Trade, FDI, and Aid. Institute of Development Research and Development Policy. IEE Working Paper, Volume 206.

• China Africa Research Intiative. https://chinaafricaloandata.bu.edu/

• European Comission. 2018. EU Aid for Trade. Review of Progress on the Implementation of the Updated EU Aid for Trade Strategy of 2017.

• Wagner, C. 2019. India's Africa Policy. Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs. SWP Research Paper 9 July 2019, Berlin. https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2019RP09_wgn_Web.pdf

• WB-UNESCAP Databased. Trade Cost Data. https://www.unescap.org/resources/escap-world-bank-trade-cost-database

• WB and T. Logistics Performance Index. https://lpi.worldbank.org/international/global/2018.%202019?sort=asc&order=Timeliness#datatable

• World Meter, https://w ww.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/

• World Trade Organization. 2019. World Cotton Day Partners' Conference on Support for Cotton and Cotton By-Products, India's Statement.

• World Trade Organization and Confederation of India Industry. 2013. India-Africa: South-South Trade and Investment for Development.

١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصـــر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعـب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٢٠٢)
info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg